



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معييار المحاسبة للقطاع العام 24، عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية في 2022م.

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
1	الهدف
6-2	النطاق
13-7	تعريفات
10-8	الموازنات المعتمدة
12-11	الموازنة الأصلية والنهائية
13	المبالغ الفعلية
38-14	عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية
24-21	العرض والإفصاح
28-25	مستويات التجميع
30-29	التغيرات من الموازنة الأصلية إلى الموازنة النهائية
36-31	الأساس المقارن
38-37	الموازنات المتعددة السنوات
46-39	الإفصاح في الإيضاحات عن الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة، فترتها ونطاقها
53-47	المطابقة بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس مقارن، والمبالغ الفعلية المعروضة في القوائم المالية
55-54	تاريخ السريان
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية" في الفقرات 1-55. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 24 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 24 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 24 (طبعة 2022)، وأُبقيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يتطلب هذا المعيار تضمين مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية الناتجة عن تنفيذ الموازنة في القوائم المالية الخاصة بالجهات التي يُطلب منها، أو تختار، إتاحة موازنتها أو (موازنتها) المعتمدة للعموم، وبالتالي تكون مساءلة عنها أمام العموم. ويتطلب هذا المعيار أيضًا إيضاح أسباب الفروقات ذات الأهمية النسبية بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية. وسيكفل الالتزام بمتطلبات هذا المعيار أن تفي جهات القطاع العام بواجباتها المتعلقة بالمساءلة وأن تعزز شفافية قوائمها المالية من خلال (أ) تبيان التزامها بالموازنة (الموازنات) المعتمدة التي تكون مساءلة عنها أمام العموم و(ب) عندما تُعد الموازنة (الموازنات) والقوائم المالية على نفس الأساس، تبيان أدائها المالي في تحقيق النتائج المستهدفة في الموازنة.

النطاق

2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار.
3. ينطبق هذا المعيار على جهات القطاع العام التي يطلب منها أو تختار إتاحة موازنتها (موازناتها) المعتمدة للعموم.
4. [حذفت].
5. لا يتطلب هذا المعيار إتاحة الموازنات المعتمدة للعموم، كما لا يتطلب أن تفصح القوائم المالية عن معلومات حول الموازنات المعتمدة غير المتاحة للعموم، أو عمل مقارنات معها.
6. في بعض الحالات، سوف تُجمّع الموازنات المعتمدة لتشمل جميع الأنشطة المسيطر عليها من قبل جهة قطاع عام. في حالات أخرى، فإنه قد يُطلب إتاحة موازنات منفصلة معتمدة للعموم لبعض الأنشطة، مجموعة من الأنشطة، أو جهات مشمولة في القوائم المالية الخاصة بحكومة أو جهة أخرى في القطاع العام. ويمكن أن يحدث هذا (أ) عندما، على سبيل المثال، تشمل القوائم المالية لحكومة جهات حكومية أو برامج حكومية ذات استقلال تشغيلي وتقوم بإعداد الموازنات الخاصة بها، أو (ب) عندما تُعد الموازنة لقطاع الحكومة العامة للحكومة ككل. وينطبق هذا المعيار على جميع الجهات التي تعرض القوائم المالية عندما تُتاح الموازنات المعتمدة للجهة، أو أجزاء منها، للعموم.

تعريفات

7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:
الأساس المحاسبي تعني أساس الاستحقاق المحاسبي أو أساس النقد المحاسبي كما هما معرفان في معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق ومعيير المحاسبة الدولي للقطاع العام المبني على الأساس النقدي.
الموازنة السنوية تعني الموازنة المعتمدة لسنة واحدة. ولا تتضمن أي تقديرات مستقبلية أو توقعات منشورة لفترات تتعدى الفترة موضوع الموازنة.

اعتماد مالي هو تفويض ممنوح من السلطة التشريعية¹ لتخصيص أموال لأغراض محددة من قبل السلطة التشريعية أو سلطة مماثلة.

الموازنة المعتمدة تعني صلاحية الإنفاق المشتقة من الأنظمة، مشاريع أنظمة الاعتمادات المالية، الأوامر والمراسيم الحكومية، والقرارات الأخرى المتعلقة بالإيرادات أو المقبوضات المتوقعة فيما يخص فترة الموازنة.

الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة يعني أساس الاستحقاق المحاسبي، الأساس النقدي المحاسبي، أو الأساس المحاسبي الآخر المطبق في إعداد الموازنة التي اعتمدها الجهة التشريعية.

أساس مقارن يعني المبالغ الفعلية المعروضة على نفس الأساس المحاسبي، نفس أساس التصنيف في الموازنة المعتمدة، لنفس الجهات، ولنفس الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة.

الموازنة النهائية هي الموازنة الأصلية، بعد تعديلها بجميع الاحتياطات، المبالغ المرحلة، التحويلات، المخصصات، الاعتمادات المالية الإضافية، والتغيرات الأخرى المعتمدة من قبل سلطة تشريعية أو سلطة أخرى مماثلة والمطبقة على الفترة موضوع الموازنة.

الموازنة المتعددة السنوات هي موازنة معتمدة لأكثر من سنة واحدة. ولا تتضمن تقديرات مستقبلية أو توقعات منشورة للفترات التي تتعدى فترة الموازنة.

الموازنة الأصلية هي الموازنة الأولية المعتمدة لفترة الموازنة.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في *قائمة المصطلحات المعرفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

الموازنات المعتمدة

8. تعكس الموازنة المعتمدة كما هي معرفة في هذا المعيار الإيرادات أو المقبوضات المتوقعة أن تنشأ في فترة الموازنة السنوية أو فترة الموازنة المتعددة السنوات، بناءً على الخطط الحالية والأحوال الاقتصادية المتوقعة خلال فترة الموازنة تلك، والمصروفات أو النفقات المعتمدة من قبل هيئة تشريعية²، تكون إما سلطة تشريعية أو سلطة أخرى ملائمة. ولا تُعد الموازنة المعتمدة تقديراً مستقبلياً، أو توقعاً مبنياً على افتراضات حول الأحداث المستقبلية والإجراءات الإدارية المحتملة التي ليست بالضرورة متوقع حدوثها. وبالمثل، تختلف الموازنة المعتمدة عن المعلومات المالية المتوقعة التي من المحتمل أن تكون على شكل تقدير، توقع، أو مزيج من كليهما؛ على سبيل المثال، تقدير لمدة سنة واحدة بالإضافة إلى توقع لمدة خمس سنوات.

¹ إن معايير المحاسبة الدولي للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

² إن معايير المحاسبة الدولي للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

9. في بعض الدول، يمكن إقرار الموازنات على أنها نظام كجزء من عملية الاعتماد. وفي دول أخرى، قد تُعتمد الموازنة دون أن تصبح الموازنة نظاماً. وأياً كانت عملية الاعتماد، فإن الخاصية الأساسية في الموازنات المعتمدة هي أن صلاحية سحب الأموال من خزينة الحكومة أو هيئة مماثلة والتي تتم لأغراض محددة ومتفق عليها تُمنح من قبل هيئة تشريعية أعلى أو سلطة مختصة أخرى. تحدد الموازنة المعتمدة صلاحية الإنفاق في البنود المحددة في الموازنة. وتُعدّ صلاحية الإنفاق عموماً هي الحد النظامي الذي يجب أن تعمل الجهة ضمنه. في بعض الدول، يمكن أن تكون الموازنة المعتمدة التي ستكون الجهة مساءلة عنها هي الموازنة الأصلية، في حين قد تكون في دول أخرى هي الموازنة النهائية.
10. إذا لم تُعتمد الموازنة قبل بداية فترة الموازنة، تكون الموازنة الأصلية هي الموازنة المُعتمدة أولاً ليطبق في سنة الموازنة.

الموازنة الأصلية والنهائية

11. يمكن أن تتضمن الموازنة الأصلية المبالغ المعتمدة المتبقية التي تُرَجَّل تلقائياً من السنوات السابقة وفق النظام. على سبيل المثال، فإن عمليات إعداد الموازنة الحكومية قد تتضمن في بعض الدول نص نظامي يقضي بالترحيل التلقائي للاعتمادات المالية لتغطية ارتباطات السنوات السابقة. تتضمن الارتباطات التزامات مستقبلية محتملة مبنية على اتفاقية تعاقدية حالية. في بعض الدول، قد يُشار إليها على أنها واجبات أو أعباء، وتتضمن أوامر شراء وعقوداً معلقة لم تستلم فيها بعد السلع أو الخدمات.
12. قد تكون الاعتمادات الإضافية ضرورية عندما لا تصور الموازنة الأصلية بشكل كاف متطلبات الإنفاق الناجمة، على سبيل المثال، عن الحرب أو الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في الإيرادات المقدرة خلال الفترة، وقد يكون من الضروري إجراء تحويلات داخلية بين العناوين أو البنود الرئيسية للموازنة لمقابلة التغيرات في أولويات التمويل خلال السنة المالية. تبعاً لذلك، فإنه قد يتطلب الأمر اقتطاع الأموال المخصصة لجهة أو نشاط ما من المبلغ المخصص أصلاً للفترة من أجل المحافظة على الانضباط المالي. وتتضمن الموازنة النهائية جميع هذه التغيرات أو التعديلات المعتمدة.

المبالغ الفعلية

13. يستخدم هذا المعيار مصطلح فعلي أو المبلغ الفعلي للتعبير عن المبالغ الناتجة عن تنفيذ الموازنة. في بعض الدول، يمكن استخدام مصطلح نتائج الموازنة، تنفيذ الموازنة، أو مصطلحات مماثلة بنفس معنى فعلي أو المبلغ الفعلي.

عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية

14. مع مراعاة متطلبات الفقرة 21، يجب على الجهة أن تعرض مقارنة بين مبالغ الموازنة التي تُسأل عنها أمام العموم والمبالغ الفعلية، إما في شكل قائمة مالية إضافية منفصلة أو كأعمدة موازنة إضافية في القوائم المالية المعروضة حالياً وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. ويجب أن تعرض المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية بشكل منفصل لكل مستوى رقابي محدد من الجهة التشريعية:
- أ. مبالغ الموازنة الأصلية والنهائية؛
- ب. المبالغ الفعلية على أساس مقارن؛ و

ج. بيان أسباب الفروقات ذات الأهمية النسبية بين الموازنة التي تسأل عنها الجهة أمام العموم والمبالغ الفعلية، وذلك عن طريق الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، إلا إذا بُنيت هذه الأسباب في وثائق أخرى متاحة للعموم صدرت مقترنة بالقوائم المالية، ومع وجود إشارة مرجعية إلى تلك الوثائق في الإيضاحات.

15. يؤدي عرض القوائم المالية لمبالغ الموازنة الأصلية والنهائية والمبالغ الفعلية على أساس مقارنة مع الموازنة التي تتاح للعموم إلى اكتمال دورة المساءلة من خلال تمكين مستخدمي القوائم المالية من تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقاً للموازنة المعتمدة. ويمكن أيضاً عرض الفروقات بين المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة، سواء كانت موازنة أصلية أو نهائية (وغالباً ما يشار إليها في المحاسبة بالانحراف)، في القوائم المالية بغرض الاكتمال.

16. سيساعد بيان الفروقات ذات الأهمية النسبية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة المستخدمين على فهم الأسباب وراء حالات الخروج ذات الأهمية النسبية عن الموازنة المعتمدة التي تُسأل عنها أمام العموم.

17. قد يطلب من الجهة، أو قد تختار، إتاحة موازنتها الأصلية، موازنتها النهائية، أو كليهما للعموم. في الحالات التي يطلب فيها إتاحة الموازنة الأصلية والنهائية للعموم، فإن التشريع، اللوائح، أو سلطة أخرى تقدم غالباً الإرشادات حول ما إذا كان بيان أسباب الفروقات ذات الأهمية النسبية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة الأصلية، أو المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة النهائية، هو أمر مطلوب وفقاً للفقرة 14(ج). وفي غياب أي من هذه الإرشادات، فإنه يمكن تحديد الفروقات ذات الأهمية النسبية بالإشارة إلى، مثلاً، (أ) الفروقات بين الموازنة الفعلية والأصلية من أجل التركيز على الأداء مقابل الموازنة الأصلية، أو (ب) الفروقات بين الموازنة الفعلية والنهائية من أجل التركيز على الالتزام بالموازنة النهائية.

18. في كثير من الحالات، تكون الموازنة النهائية مساوية للمبالغ الفعلية. وهذا نظراً لأن تنفيذ الموازنة يُراقبُ خلال فترة التقرير، وتُعدّل الموازنة الأصلية قدماً لتعكس الأوضاع المتغيرة، والظروف المتغيرة، والخبرات خلال فترة التقرير. وتتطلب الفقرة 29 من هذا المعيار الإفصاح عن توضيح أسباب التغيرات بين الموازنة الأصلية والنهائية. وستضمن تلك الإفصاحات، بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 14 أعلاه، أن تكون الجهات التي تتيح موازنتها (موازناتها) المعتمدة للعموم مساءلة أمام العموم عن أدائها مقابل الموازنة المعتمدة ذات الصلة وعن الالتزام بها.

19. تصدر عادة بالاقتران مع القوائم المالية مناقشات وتحليلات الإدارة، استعراض العمليات، أو التقارير المتاحة للعموم الأخرى التي تقدم تعليقاً على أداء وإنجازات الجهة خلال فترة القوائم المالية، بما في ذلك بيان أسباب أي فروقات ذات أهمية نسبية عن المبالغ موازنة. ووفقاً للفقرة 14(ج) من هذا المعيار، سيتم تضمين بيان أسباب الفروقات ذات الأهمية النسبية بين المبالغ الفعلية والمقدرة في إيضاحات القوائم المالية، ما لم تكن (أ) متضمنة في تقارير أو وثائق متاحة للعموم أخرى صادرة بالاقتران مع القوائم المالية، و(ب) تحدد إيضاحات القوائم المالية التقارير أو الوثائق التي يوجد التفسير بها.

20. عندما تُتاح الموازنات المعتمدة للعموم فقط لبعض الجهات أو الأنشطة المضمنة في القوائم المالية، تنطبق متطلبات الفقرة 14 فقط على تلك الجهات أو الأنشطة المبينة في الموازنة المعتمدة. هذا يعني أنه عند إعداد موازنة، على سبيل المثال، فقط لقطاع الحكومة العامة لحكومة ككل معدة للقوائم المالية، فإن الإفصاحات المطلوبة وفق الفقرة 14 ستتم فقط فيما يخص قطاع الحكومة العامة للحكومة.

العرض والإفصاح

21. يجب على الجهة أن تعرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية كأعمدة موازنة إضافية في القوائم المالية فقط عندما تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن.

22. يمكن عرض المقارنات بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في قائمة مالية منفصلة (قائمة المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية أو قائمة بمسمى مماثل) تُضمّن في المجموعة الكاملة للقوائم المالية كما هي محددة في معيار المحاسبة للقطاع العام 1. وكبديل لذلك، عندما تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن - أي، على نفس الأساس المحاسبي لنفس الجهة ولنفس فترة القوائم المالية، وتطبق نفس هيكل التصنيف - فإنه يمكن إضافة أعمدة إضافية إلى القوائم المالية الحالية المعروضة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. وتبين هذه الأعمدة الإضافية مبالغ الموازنة الأصلية والنهائية، وإذا اختارت الجهة ذلك، ستبين أيضاً الفروقات بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.

23. عندما لا تُعد الموازنة والقوائم المالية على أساس مقارن، تُعرض قائمة منفصلة للمقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية. في هذه الحالات، من أجل ضمان ألا يساء تفسير المعلومات المالية المعدة على أسس مختلفة، فإنه يمكن أن توضح القوائم المالية بشكل مفيد أن أساس إعداد الموازنة يختلف عن أساس إعداد القوائم المالية، وأن قائمة مقارنة مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية معدة على أساس الموازنة.

24. في تلك الدول التي تُعد فيها الموازنات على أساس الاستحقاق وتتضمن الموازنات المجموعة الكاملة من القوائم المالية، فإنه يمكن إضافة أعمدة بأرقام الموازنة إلى جميع القوائم المالية التي تتطلبها معايير المحاسبة للقطاع العام. في بعض الدول، قد تُعرض الموازنات المعدة على أساس الاستحقاق في شكل معين فقط من القوائم المالية التي تشكل المجموعة الكاملة للقوائم المالية كما حددتها معايير المحاسبة للقطاع العام - على سبيل المثال، يمكن عرض الموازنة كقائمة للأداء المالي أو قائمة للتدفقات النقدية، مع تقديم معلومات إضافية في الجداول الداعمة. في هذه الحالات، يمكن تضمين الأعمدة الإضافية للموازنة في القوائم المالية الرئيسية المطبقة أيضاً في عرض الموازنة.

مستويات التجميع

25. قد تقدم وثائق الموازنة تفاصيل كثيرة حول أنشطة، برامج، أو جهات معينة. وغالباً ما تُجمّع هذه التفاصيل في فئات واسعة تحت العناوين الشائعة للموازنة، تصنيفات الموازنة، أو عناوين الموازنة لعرضها على هيئة تشريعية أو هيئة رسمية أخرى واعتمادها. وسيضمن الإفصاح عن مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي تتسق مع تلك الفئات العريضة ورؤوس أو عناوين الموازنة بأن تجرى المقارنات على مستوى رقابة الهيئة التشريعية أو رقابة هيئة رسمية أخرى محددة في وثائق الموازنة.

26. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، بأن تقدم القوائم المالية معلومات يتوافر بها عددٌ من الخصائص النوعية، بما في ذلك أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين في المساءلة واتخاذ القرارات، تعبر بموثوقية عن المركز المالي، الأداء المالي، والتدفقات النقدية للجهة، وتستوفي الخصائص النوعية الأخرى وتراعي القيود المفروضة على المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات الغرض العام.

27. في بعض الحالات، قد يكون من الضروري تجميع المعلومات المالية التفصيلية المتضمنة في الموازنات لعرضها في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار. وقد يكون هذا التجميع ضرورياً لتجنب المعلومات الزائدة ولتعكس المستويات الملائمة للرقابة التشريعية أو رقابة هيئة رسمية أخرى. ويتطلب تحديد مستوى التجميع حكماً مهنيّاً. سيطبق ذلك الحكم في سياق أهداف هذا المعيار والخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية كما هي مبينة في الفقرة 26 أعلاه وفي إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام.

28. قد تُعرض معلومات موازنة إضافية، بما في ذلك معلومات حول إنجازات الخدمات، في وثائق بخلاف القوائم المالية. وتشجّع الإشارة المرجعية في القوائم المالية إلى هذه الوثائق، وخصوصاً لربط بيانات الموازنة المالية والبيانات المالية الفعلية مع بيانات الموازنة غير المالية وإنجازات الخدمات.

التغيرات من الموازنة الأصلية إلى الموازنة النهائية

29. يجب على الجهة أن تعرض تفسيراً حول ما إذا كانت التغيرات بين الموازنة الأصلية والموازنة النهائية هي نتيجة المناقشات بين أبواب الموازنة، أو نتيجة عوامل أخرى:
أ. من خلال الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛ أو
ب. في تقرير يصدر قبل صدور القوائم المالية، في نفس وقت صدورهما، أو بالتزامن معها، ويجب أن يتضمن إشارة مرجعية للتقرير في إيضاحات القوائم المالية.

30. تتضمن الموازنة النهائية جميع التغيرات المعتمدة بموجب قرارات تشريعية أو من قبل سلطة مختصة أخرى لتعديل الموازنة الأصلية. وبالاتساق مع متطلبات هذا المعيار، ستدرج جهة القطاع العام في إيضاحات القوائم المالية أو في تقرير منفصل يُصدّر قبل صدور القوائم المالية، بالاقتران معها، أو في نفس وقت صدورهما، بياناً لأسباب التغيرات بين الموازنة الأصلية والموازنة النهائية. ويتضمن بيان تلك الأسباب ما إذا كانت قد نشأت التغيرات، على سبيل المثال، نتيجة المناقشات بين نطاقات الموازنة الأصلية أو نتيجة لعوامل أخرى، مثل تغيرات في النطاقات الإجمالية للموازنة، بما في ذلك التغيرات في السياسات الحكومية. وغالباً ما تقدم هذه الإفصاحات في تقرير مناقشة وتحليل الإدارة أو في تقرير مماثل عن العمليات يُصدّر بالتزامن مع القوائم المالية، ولكن ليس كجزء منها. وتتضمن هذه الإفصاحات أيضاً في تقارير نتائج الموازنة الصادرة عن الحكومات من أجل التقرير عن تنفيذ الموازنة. وعندما تُقدم الإفصاحات في تقارير منفصلة بدلاً من تضمينها في القوائم المالية، ستتضمن إيضاحات القوائم المالية إشارة مرجعية إلى التقرير.

الأساس المقارن

31. يجب عرض جميع المقارنات بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية على أساس مقارن مع الموازنة.

32. تُعرَضُ المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية وفق نفس الأساس المحاسبي (أساس الاستحقاق، أو الأساس النقدي، أو أي أساس آخر) المطبق في إعداد الموازنة المعتمدة، ووفق نفس أساس التصنيف المطبق في عرض الموازنة المعتمدة، ولنفس الجهات ونفس الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة. وهذا يضمن أن يكون الإفصاح عن المعلومات حول الالتزام بالموازنة في القوائم المالية على نفس الأساس المستخدم في الموازنة نفسها. في بعض الحالات، قد يعني ذلك عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية باستخدام أساس محاسبي مختلف عن الأساس المطبق في إعداد القوائم المالية، ولمجموعة من الأنشطة مختلفة عن تلك التي تغطيها القوائم المالية، وبشكل عرض أو تصنيف مختلف عن ذلك المطبق في القوائم المالية.
33. توحد القوائم المالية الجهات والأنشطة المسيطر عليها من قبل الجهة. وحسبما هو موضح في الفقرة 6، يمكن اعتماد موازنات منفصلة وجعلها متاحة للعموم لجهات فردية أو أنشطة معينة تتشكل منها القوائم المالية الموحدة. عند حدوث ذلك، فإنه قد يُعادُ تجميع الموازنات المنفصلة لعرضها في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار. وعندما تحدث عملية إعادة التجميع هذه، فإنها لا تنطوي على تغييرات أو تعديلات في الموازنات المعتمدة. ذلك لأن هذا المعيار يتطلب مقارنة المبالغ الفعلية مع مبالغ الموازنة المعتمدة.
34. قد تطبق الجهات أساساً محاسبية مختلفة لإعداد قوائمها المالية وموازناتها المعتمدة. على سبيل المثال، قد تطبق حكومة أساس الاستحقاق في قوائمها المالية والأساس النقدي في موازنتها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن أن تركز الموازنات على، أو تتضمن معلومات حول، الارتباطات بإنفاق الأموال في المستقبل والتغيرات في تلك الارتباطات، في حين أن القوائم المالية تقوم بالتقرير عن الأصول، والالتزامات، وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيرادات، والمصروفات، والتغيرات الأخرى في صافي الأصول/حقوق الملكية، والتدفقات النقدية. وبالرغم من ذلك، فإن الجهة المعدة للموازنة والجهة المعدة للقوائم المالية غالباً ما تكون نفس الجهة. وبالمثل، فإنه عادة ما تنعكس الفترة التي تُعدُّ الموازنة لها وأساس التصنيف المطبق في إعداد الموازنة على القوائم المالية. وسيضمن ذلك أن يسجل النظام المحاسبي المعلومات المالية ويقوم بالتقرير عنها بأسلوب يسهل مقارنة بيانات الموازنة والبيانات الفعلية لأغراض الإدارة والمساءلة، على سبيل المثال، من أجل مراقبة سير التقدم في تنفيذ الموازنة خلال فترة الموازنة وإعداد التقارير إلى الحكومة، والعموم، ومستخدمين آخرين على أساس ملائم وفي الوقت المناسب.
35. في بعض الدول، قد تُعدُّ الموازنات على أساس نقدي أو أساس استحقاق يتسق مع نظام إعداد التقارير الإحصائية يشمل جهات وأنشطة مختلفة عن تلك التي تتضمنها القوائم المالية. على سبيل المثال، قد تركز الموازنات المعدة وفقاً لنظام إعداد تقارير إحصائية على قطاع الحكومة العامة، وتتضمن فقط الجهات التي تحقق الوظائف الأساسية أو غير السوقية للحكومة باعتبارها نشاطها الرئيس، في حين تبلغ القوائم المالية عن جميع الأنشطة المسيطر عليها من قبل الحكومة، بما في ذلك الأنشطة التجارية للحكومة. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 22، *الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة*، متطلبات الإفصاح في الإيضاحات عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة لجهة حكومية ككل معدة للقوائم المالية تطبق أساس الاستحقاق المحاسبي وتختار إجراء هذه الإفصاحات.

في العديد من الحالات، تشمل الإفصاحات التي تُقدم وفقاً لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 22 نفس الجهات، الأنشطة، وأسس التصنيف المطبقة في الموازنات المعدة بالتساق مع قطاع الحكومة العامة كما هو معرف في نماذج إعداد التقارير الإحصائية. في هذه الحالات، الإفصاحات التي تُقدم وفقاً لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 22 ستسهل أيضاً عمل الإفصاحات التي يتطلبها هذا المعيار.

36. في نماذج إعداد التقارير الإحصائية، قد يتضمن قطاع الحكومة العامة مستويات الحكومة الوطنية³، حكومة الولاية/ المنطقة⁴، والحكومة المحلية. وفي بعض الدول، الحكومة الوطنية قد (أ) تسيطر على حكومات الولايات/ المناطق والحكومات المحلية، (ب) توحد تلك الحكومات في قوائمها المالية و(ج) تعد موازنة معتمدة تشمل جميع مستويات الحكومة الثلاثة وتتطلب إتاحتها للعموم. في هذه الحالات، تنطبق متطلبات هذا المعيار على القوائم المالية لتلك الجهات الحكومية الوطنية. وبالرغم من ذلك، عندما لا تسيطر الحكومة الوطنية على حكومات الولايات/ المناطق أو الحكومات المحلية، فلن تُوجَد حكومات الولايات/ المناطق أو الحكومات المحلية في قوائمها المالية. وبدلاً من ذلك، تُعدّ قوائم مالية منفصلة لكل مستوى من مستويات الحكومة. ستطبق متطلبات هذا المعيار فقط على القوائم المالية للجهات الحكومية عندما تكون الموازنات المعتمدة الخاصة بالجهات والأنشطة التي تسيطر عليها، أو قطاعها، متاحة للعموم.

الموازنات المتعددة السنوات

37. قد تعتمد بعض الحكومات والجهات الأخرى موازنات متعددة السنوات وتتيحها للعموم، بدلاً من موازنات سنوية منفصلة. وعادة ما تتضمن الموازنات المتعددة السنوات مجموعة من موازنات سنوية أو أهداف موازنات سنوية مستهدفة. وتعكس الموازنة المعتمدة لكل فترة سنوية مكونة تطبيق سياسات الموازنة المرتبطة بالموازنة المتعددة السنوات لتلك الفترة المكونة. وفي بعض الحالات، قد تسمح الموازنة متعددة السنوات بنقل الاعتمادات المالية غير المستخدمة في أي سنة فردية لسنة تالية.

38. قد تتبع الحكومات والجهات الأخرى ذات الموازنات متعددة السنوات مداخل مختلفة في تحديد موازنتها الأصلية والنهائية، معتمدة على كيفية تمرير موازنتها. فعلى سبيل المثال، فإنه يمكن أن تصادق حكومة على موازنة لفترة سنتين تحتوي على موازنتين سنويتين معتمدتين، وفي هذه الحالة تكون الموازنة الأصلية والنهائية المعتمدة لكل فترة سنوية قابلة للتحديد. وفي حال تم التفويض نظامياً بإنفاق الاعتمادات المالية غير المستخدمة من السنة الأولى في الموازنة ذات السنتين خلال السنة الثانية، فستكون زيادة الموازنة الأصلية لفترة السنة الثانية بهذه المبالغ المرحلة. في الحالات النادرة التي تصادق فيها حكومة على موازنة لسنتين أو موازنة متعددة الفترات والتي لا تفصل بشكل محدد مبالغ الموازنة في كل فترة سنوية، قد يكون من الضروري الحكم في تحديد المبالغ المنسوبة لكل فترة سنوية في تحديد الموازنات السنوية لأغراض هذا المعيار. على سبيل المثال، قد تتضمن الموازنة الأصلية

³ إن معايير المحاسبة الدولي للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

⁴ إن معايير المحاسبة الدولي للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

والنهائية المعتمدة للسنة الأولى من فترة السنتين أي اقتناء رأسمالي معتمد لفترة السنتين التي حدثت خلال السنة الأولى، إضافة إلى مبلغ بنود الإيرادات والنفقات المتكررة المنسوبة لتلك السنة. من ثم تُضمّن المبالغ التي لا يتوقع إنفاقها من الفترة السنوية الأولى في الموازنة الأصلية للفترة السنوية الثانية، وتشكل تلك الموازنة بالإضافة إلى أية تعديلات عليها الموازنة النهائية للسنة الثانية. عندما تُطبق الموازنات المتعددة السنوات، تُشجع الجهات على تقديم إفصاحات إضافية في الإيضاحات عن العلاقة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية خلال فترة الموازنة.

الإفصاح في الإيضاحات عن الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة، فترتها ونطاقها

39. يجب على الجهة أن توضح في إيضاحات القوائم المالية الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة وأساس التصنيف المُطبق في الموازنة المعتمدة.

40. قد يكون هناك اختلافات بين الأساس المحاسبي (النقد، الاستحقاق، أو تعديل معين عليه) المستخدم في إعداد وعرض الموازنة والأساس المحاسبي المستخدم في القوائم المالية. وقد تحدث هذه الاختلافات عندما يجمع النظام المحاسبي ونظام الموازنة المعلومات من وجهات نظر مختلفة - قد تركز الموازنة على التدفقات النقدية، أو التدفقات النقدية بالإضافة إلى التزامات معينة، في حين تعرض القوائم المالية التدفقات النقدية ومعلومات الاستحقاقات.

41. قد تختلف الأشكال وطرق التصنيف المطبقة في عرض الموازنة المعتمدة عن الأشكال المطبقة في القوائم المالية. وقد تصنف الموازنة المعتمدة البنود على نفس الأساس المُطبق في القوائم المالية، مثلاً، حسب الطبيعة الاقتصادية (تعويضات الموظفين، استخدام السلع أو الخدمات، إلخ)، أو الوظائف (الصحة، التعليم، إلخ). كبديل لذلك، قد تصنف الموازنة البنود حسب برامج محددة (مثلاً، الحد من الفقر أو مكافحة الأمراض المعدية) أو مكونات البرامج المرتبطة بأهداف نتائج الأداء (مثلاً، الطلاب المتخرجين من برامج التعليم العالي أو العمليات الجراحية التي تؤديها خدمات الطوارئ في المستشفيات)، والتي تختلف عن التصنيفات المطبقة في القوائم المالية. إضافة إلى ذلك، قد تُعتمد موازنة متكررة للعمليات المستمرة (مثلاً، الصحة أو التعليم) بشكل منفصل عن موازنة رأسمالية لنفقات رأسمالية (مثلاً، البنية التحتية أو المباني).

42. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 من الجهات عرض معلومات، في إيضاحات القوائم المالية، عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المهمة المطبقة. الإفصاح عن الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة وأساس التصنيف المطبق في إعداد وعرض الموازنات المعتمدة سوف يساعد المستخدمين في فهم العلاقة بين الموازنة والمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية بشكل أفضل.

43. يجب على الجهة الإفصاح في إيضاحات القوائم المالية عن فترة الموازنة المعتمدة.

44. تُعرّض القوائم المالية على الأقل سنويًا. وقد تعتمد الجهات على موازنات لفترة سنوية أو لفترة متعددة السنوات. سيساعد الإفصاح عن الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة، عندما تختلف تلك الفترة عن الفترة التي تُغطيها القوائم المالية، مستخدمي تلك القوائم المالية على فهم العلاقة بين معلومات الموازنة ومقارنة الموازنة مع القوائم المالية بشكل أفضل. كما أن الإفصاح عن الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة، عندما تكون تلك الفترة هي نفس الفترة التي تغطيها القوائم المالية، سوف يؤدي أيضًا دورًا تأكيدياً مفيداً، خاصة في الدول التي تُعدّ فيها أيضاً موازنات أولية وقوائم مالية أولية وتقارير أولية.

45. يجب أن تحدد الجهة في إيضاحات القوائم المالية الجهات المتضمنة في الموازنة المعتمدة.

46. تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام من الجهات إعداد وعرض القوائم المالية التي توحد جميع الموارد التي تسيطر عليها الجهة. وعلى مستوى الحكومة ككل، سوف تتضمن القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الجهات التي تعتمد على الموازنة وجهات القطاع العام التجارية المسيطر عليها من قبل الحكومة. مع ذلك، وكما اتضح في الفقرة 35، قد لا تشمل الموازنات المعتمدة المعدة وفقاً لنماذج إعداد التقارير الإحصائية عمليات الحكومة التي تُنفذ على أساس تجاري أو سوقي. واتساقاً مع متطلبات الفقرة 31، يجب أن تُعرض مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية على أساس مقارن. كما أن الإفصاح عن الجهات التي تشملها الموازنة سيتمكن المستخدمين من تحديد الحد الذي تخضع به نشاطات الجهة لموازنة معتمدة، وكيف تختلف جهة الموازنة عن الجهة التي تعكسها القوائم المالية.

المطابقة بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس مقارن، والمبالغ الفعلية المعروضة في القوائم المالية

47. يجب مطابقة المبالغ الفعلية المعروضة على أساس مقارن مع الموازنة وفقاً للفقرة 31، عندما لا تُعدّ القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن، مع المبالغ الفعلية التالية المعروضة في القوائم المالية، مع تحديد أي اختلافات في الأساس، الوقت، والجهة بشكل منفصل:
أ. إذا طبق أساس الاستحقاق في إعداد الموازنة، مجموع الإيرادات، مجموع المصروفات، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية؛ أو

ب. إذا طبق أساس آخر بخلاف أساس الاستحقاق في إعداد الموازنة، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية.
ويجب الإفصاح عن المطابقة في صلب قائمة المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية، أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

48. يمكن تصنيف الاختلافات بين المبالغ الفعلية المحددة بالاتساق مع الأساس المقارن، والمبالغ الفعلية المثبتة في القوائم المالية، بشكل مفيد على النحو التالي:
أ. الاختلافات في الأساس، والتي تحدث عندما تُعدّ الموازنة المعتمدة على أساس بخلاف الأساس المطبق في إعداد القوائم المالية. على سبيل المثال، في حال إعداد الموازنة على الأساس النقدي أو على الأساس النقدي المعدل وإعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق؛ و

ب. الاختلافات الزمنية، والتي تحدث عندما تختلف الفترة التي تغطيها الموازنة عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية؛ و

ج. الاختلافات في الجهة، والتي تحدث عندما تحذف الموازنة برامج أو جهات تكون جزءاً من الجهة التي تُعد عنها القوائم المالية.

وقد تكون هناك أيضًا اختلافات في الأشكال وطرق التصنيف المطبقة في عرض القوائم المالية والموازنة. على سبيل المثال، المنافع الاجتماعية كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية*، هي مقتصرة على التحويلات النقدية. أما تصنيف إحصاءات مالية الحكومية للمنافع الاجتماعية فهو أوسع، ويتضمن بعض الخدمات الفردية المقدمة من قبل الحكومات.

49. سوف تمكن المطابقة المطلوبة وفق الفقرة 47 في هذا المعيار الجهة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة بشكل أفضل، عن طريق تحديد المصادر الرئيسة للاختلاف بين المبالغ الفعلية على أساس الموازنة والمبالغ المثبتة في القوائم المالية. ولا يمنع هذا المعيار من مطابقة كل من المجاميع الرئيسة والمجاميع الفرعية، أو كل فئة من فئات البنود، المعروضة في مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ المناظرة لها في القوائم المالية.

50. بالنسبة لبعض الجهات التي تطبق نفس الأساس المحاسبي في إعداد كل من وثائق الموازنة والقوائم المالية، سوف يطلب منها فقط تحديد الاختلافات بين المبالغ الفعلية في الموازنة والمبالغ المعادلة في القوائم المالية. ويحدث ذلك عندما تكون الموازنة (أ) مُعدة لنفس الفترة، (ب) تتضمن نفس الجهات، و(ج) تطبق نفس شكل العرض المستخدم في القوائم المالية. في هذه الحالات، لا يتطلب إجراء مطابقة. أما بالنسبة للجهات الأخرى التي تطبق نفس الأساس المحاسبي في الموازنة والقوائم المالية، قد يكون هناك اختلاف في شكل العرض، الجهة المعدة للقوائم المالية، أو فترة التقرير؛ على سبيل المثال، قد تطبق الموازنة المعتمدة تصنيف أو شكل عرض مختلف عن ذلك المستخدم في القوائم المالية، قد تتضمن فقط الأنشطة غير التجارية للجهة، أو قد تكون عبارة عن موازنة متعددة السنوات. ويكون إجراء المطابقة ضروريًا عندما يكون هناك اختلافات في طريقة العرض، الفترة الزمنية، أو الجهة بين الموازنة والقوائم المالية المعدة على نفس الأساس المحاسبي.

51. بالنسبة لتلك الجهات التي تستخدم الأساس النقدي المحاسبي (أو الأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق المعدل) في عرض الموازنة المعتمدة وتستخدم أساس الاستحقاق في قوائمها المالية، تُطابق المجاميع الرئيسة المعروضة في قائمة المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كما هي معروضة في قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 2، *قائمة التدفقات النقدية*.

52. لا يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة وفقًا لمتطلبات المعيار.

53. يتطلب هذا المعيار تضمين مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في القوائم المالية الخاصة بالجهات التي تتيح موازنتها (موازناتها) المعتمدة للعموم. ولا يتطلب الإفصاح عن مقارنة المبالغ الفعلية للفترة السابقة مع المبالغ الموازنة لتلك الفترة، كما لا يتطلب الإفصاح

عن تفسيرات للاختلافات بين المبالغ الفعلية والموازنة لتلك الفترة السابقة في القوائم المالية للفترة الحالية.

تاريخ السريان

54. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 54أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].
- 54ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].
- 54ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].
- 54د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].
- 54هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].
55. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض إعداد التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العم المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية.

وبهدف اقتراح معيار عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية الملأئم؛ أُجريت دراسة لمعيار عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 24 (طبعة 2022)، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعِدَّ استبيان إلكتروني ووُزِعَ على عدد 189 جهة، (استُيْلِمَت إجابات 154 جهة) كما رُتِبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بموازنة الدولة بمختلف قطاعاتها. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات
هل تحتوي الحسابات الختامية على مقارنة بين الموازنة التقديرية والنتائج الفعلية؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا نعم

ويُعدُّ موضوع المعيار من موضوعات المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	قطاع البلديات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	8	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
2	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	9	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
3	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	10	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
4	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
5	الإدارة العامة	وزارة الخارجية	12	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
6	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة الإسكان	13	قطاع الموارد الاقتصادية	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
7	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة المالية	14	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	54. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	54. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2009. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2009, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	54أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54A. Paragraph 55 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	54ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54B. Paragraph 26 was amended by <i>Improvements</i> to IPSASs 2015 issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	54ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54C. Paragraph 4 was deleted and paragraphs 3 and 46 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	54د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54D. Paragraphs 21, 22 and 24 were amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	54هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54E. Paragraph 48 was amended by IPSAS 42 issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		الهدف	Objective
	لا	1. يتطلب هذا المعيار تضمين مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية الناتجة عن تنفيذ الموازنة في القوائم المالية الخاصة بالجهات التي يُطلب منها، أو تختار، إتاحة موازنتها أو (موازنتها) المعتمدة للعموم، وبالتالي تكون مساءلة عنها أمام العموم. ويتطلب هذا المعيار أيضًا إيضاح أسباب الفروقات ذات الأهمية النسبية بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية. وسيكفل الالتزام بمتطلبات هذا المعيار أن تفي جهات القطاع العام بواجباتها المتعلقة بالمساءلة وأن تعزز شفافية قوائمها المالية من خلال (أ) تبيان التزامها بالموازنة (الموازنات) المعتمدة التي تكون مساءلة عنها أمام العموم و(ب) عندما تُعد الموازنة (الموازنات) والقوائم المالية على نفس الأساس، تبيان أدائها المالي في تحقيق النتائج المستهدفة في الموازنة.	1. This Standard requires a comparison of budget amounts and the actual amounts arising from execution of the budget to be included in the financial statements of entities that are required to, or elect to, make publicly available their approved budget(s), and for which they are, therefore, held publicly accountable. This Standard also requires disclosure of an explanation of the reasons for material differences between the budget and actual amounts. Compliance with the requirements of this Standard will ensure that public sector entities discharge their accountability obligations and enhance the transparency of their financial statements by demonstrating (a) compliance with the approved budget(s) for which they are held publicly accountable and (b) where the budget(s) and the financial statements are prepared on the same basis, their financial performance in achieving the budgeted results.
		النطاق	Scope
	لا	2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار.	2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard.

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
3. This Standard applies to public sector entities which are required or elect to make their approved budget(s) publicly available.	3. ينطبق هذا المعيار على جهات القطاع العام التي يطلب منها أو تختار إتاحة موازنتها (موازنتها) المعتمدة للعموم.	لا	
4. [Deleted].	4. [حذفت].	لا	
5. This Standard does not require approved budgets to be made publicly available, nor does it require that the financial statements disclose information about, or make comparisons with, approved budgets that are not made publicly available.	5. لا يتطلب هذا المعيار إتاحة الموازنات المعتمدة للعموم، كما لا يتطلب أن تفصح القوائم المالية عن معلومات حول الموازنات المعتمدة غير المتاحة للعموم، أو عمل مقارنات معها.	لا	
6. In some cases, approved budgets will be compiled to encompass all the activities controlled by a public sector entity. In other cases, separate approved budgets may be required to be made publicly available for certain activities, groups of activities, or entities included in the financial statements of a government or other public sector entity. This may occur (a) where, for example, a government's financial statements encompass government agencies or programs that have operational autonomy and prepare their own budgets, or (b) where a budget is prepared only for the general government sector of the whole-of-government. This Standard applies to all entities that present financial statements when approved budgets for the	6. في بعض الحالات، سوف تُجمَع الموازنات المعتمدة لتشمل جميع الأنشطة المسيطر عليها من قبل جهة قطاع عام. في حالات أخرى، فإنه قد يُطلب إتاحة موازنات منفصلة معتمدة للعموم لبعض الأنشطة، مجموعة من الأنشطة، أو جهات مشمولة في القوائم المالية الخاصة بحكومة أو جهة أخرى في القطاع العام. ويمكن أن يحدث هذا (أ) عندما، على سبيل المثال، تشمل القوائم المالية لحكومة جهات حكومية أو برامج حكومية ذات استقلال تشغيلي وتقوم بإعداد الموازنات الخاصة بها، أو (ب) عندما تُعد الموازنة لقطاع الحكومة العامة للحكومة ككل. وينطبق هذا المعيار على جميع الجهات التي تعرض القوائم المالية عندما تُتاح الموازنات المعتمدة للجهة، أو أجزاء منها، للعموم.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
			entity, or components thereof, are made publicly available.
		تعريفات	Definitions
	لا	7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>الأساس المحاسبي</u> تعني أساس الاستحقاق المحاسبي أو أساس النقد المحاسبي كما هما معرفان في معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المبني على الأساس النقدي. <u>الموازنة السنوية</u> تعني الموازنة المعتمدة لسنة واحدة. ولا تتضمن أي تقديرات مستقبلية أو توقعات منشورة لفترات تتعدى الفترة موضوع الموازنة. <u>اعتماد مالي</u> هو تفويض ممنوح من السلطة التشريعية لتخصيص أموال لأغراض محددة من قبل السلطة التشريعية أو سلطة مماثلة. <u>الموازنة المعتمدة</u> تعني صلاحية الإنفاق المشتقة من الأنظمة، مشاريع أنظمة الاعتمادات المالية، الأوامر والمراسيم الحكومية، والقرارات الأخرى المتعلقة بالإيرادات أو المقبوضات المتوقعة فيما يخص فترة الموازنة. <u>الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة</u> يعني أساس الاستحقاق المحاسبي، الأساس	7. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Accounting basis</u> means the accrual or cash basis of accounting as defined in the accrual basis IPSASs and the Cash Basis IPSAS. <u>Annual budget</u> means an approved budget for one year. It does not include published forward estimates or projections for periods beyond the budget period. <u>Appropriation</u> is an authorization granted by a legislative body to allocate funds for purposes specified by the legislature or similar authority. <u>Approved budget</u> means the expenditure authority derived from laws, appropriation bills, government ordinances, and other decisions related to the anticipated revenue or receipts for the budgetary period.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		النقدي المحاسبي، أو الأساس المحاسبي الآخر المطبق في إعداد الموازنة التي اعتمدتها الجهة التشريعية. <u>أساس مقارن</u> يعني المبالغ الفعلية المعروضة على نفس الأساس المحاسبي، نفس أساس التصنيف في الموازنة المعتمدة، لنفس الجهات، ولنفس الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة. <u>الموازنة النهائية</u> هي الموازنة الأصلية، بعد تعديلها بجميع الاحتياطات، المبالغ المرحلة، التحويلات، المخصصات، الاعتمادات المالية الإضافية، والتغيرات الأخرى المعتمدة من قبل سلطة تشريعية أو سلطة أخرى مماثلة والمطبقة على الفترة موضوع الموازنة. <u>الموازنة المتعددة السنوات</u> هي موازنة معتمدة لأكثر من سنة واحدة. ولا تتضمن تقديرات مستقبلية أو توقعات منشورة للفترات التي تتعدى فترة الموازنة. <u>الموازنة الأصلية</u> هي الموازنة الأولية المعتمدة لفترة الموازنة. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في <i>قائمة المصطلحات المعروفة</i> الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	<u>Budgetary basis</u> means the accrual, cash, or other basis of accounting adopted in the budget that has been approved by the legislative body. <u>Comparable basis</u> means the actual amounts presented on the same accounting basis, same classification basis, for the same entities, and for the same period as the approved budget. <u>Final budget</u> is the original budget, adjusted for all reserves, carry-over amounts, transfers, allocations, supplemental appropriations, and other authorized legislative or similar authority changes applicable to the budget period. <u>Multi-year budget</u> is an approved budget for more than one year. It does not include published forward estimates or projections for periods beyond the budget period. <u>Original budget</u> is the initial approved budget for the budget period. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		الموازانات المعتمدة	Approved Budgets
	لا	8. تعكس الموازنة المعتمدة كما هي معرفة في هذا المعيار الإيرادات أو المقبوضات المتوقعة أن تنشأ في فترة الموازنة السنوية أو فترة الموازنة المتعددة السنوات، بناءً على الخطط الحالية والأحوال الاقتصادية المتوقعة خلال فترة الموازنة تلك، والمصروفات أو النفقات المعتمدة من قبل هيئة تشريعية، تكون إما سلطة تشريعية أو سلطة أخرى ملائمة. ولا تُعَدُّ الموازنة المعتمدة تقديرًا مستقبليًا، أو توقعًا مبنياً على افتراضات حول الأحداث المستقبلية والإجراءات الإدارية المحتملة التي ليست بالضرورة متوقعة حدوثها. وبالمثل، تختلف الموازنة المعتمدة عن المعلومات المالية المتوقعة التي من المحتمل أن تكون على شكل تقدير، توقع، أو مزيج من كليهما؛ على سبيل المثال، تقدير لمدة سنة واحدة بالإضافة إلى توقع لمدة خمس سنوات.	8. An approved budget as defined by this Standard reflects the anticipated revenues or receipts expected to arise in the annual or multi-year budget period, based on current plans and the anticipated economic conditions during that budget period, and expenses or expenditures approved by a legislative body, being the legislature or other relevant authority. An approved budget is not a forward estimate, or a projection based on assumptions about future events and possible management actions that are not necessarily expected to take place. Similarly, an approved budget differs from prospective financial information, which may be in the form of a forecast, a projection, or a combination of both; for example, a one-year forecast plus a five-year projection.
	لا	9. في بعض الدول، يمكن إقرار الموازنات على أنها نظام كجزء من عملية الاعتماد. وفي دول أخرى، قد تُعتمد الموازنة دون أن تصبح الموازنة نظاماً. وأياً كانت عملية الاعتماد، فإن الخاصية الأساسية في الموازنات المعتمدة هي أن صلاحية سحب الأموال من خزينة الحكومة أو هيئة مماثلة والتي تتم لأغراض محددة ومتفق عليها تُمنَح من قبل هيئة تشريعية أعلى أو سلطة مختصة أخرى. تحدد	9. In some jurisdictions, budgets may be signed into law as part of the approval process. In other jurisdictions, approval may be provided without the budget becoming law. Whatever the approval process, the critical feature of approved budgets is that the authority to withdraw funds from the government treasury or similar body for agreed and identified purposes is provided by a higher

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
legislative body or other appropriate authority. The approved budget establishes the expenditure authority for the specified items. The expenditure authority is generally considered the legal limit within which an entity must operate. In some jurisdictions, the approved budget for which the entity will be held accountable may be the original budget, and in others it may be the final budget.	الموازنة المعتمدة صلاحية الإنفاق في البنود المحددة في الموازنة. وتُعَدُّ صلاحية الإنفاق عمومًا هي الحد النظامي الذي يجب أن تعمل الجهة ضمنه. في بعض الدول، يمكن أن تكون الموازنة المعتمدة التي ستكون الجهة مساءلة عنها هي الموازنة الأصلية، في حين قد تكون في دول أخرى هي الموازنة النهائية.		
10. If a budget is not approved prior to the beginning of the budget period, the original budget is the budget that was first approved for application in the budget year.	10. إذا لم تُعتمد الموازنة قبل بداية فترة الموازنة، تكون الموازنة الأصلية هي الموازنة المُعتمدة أولاً لتُطبق في سنة الموازنة.	لا	
Original and Final Budget	الموازنة الأصلية والنهائية		
11. The original budget may include residual appropriated amounts automatically carried over from prior years by law. For example, governmental budgetary processes in some jurisdictions include a legal provision that requires the automatic rolling forward of appropriations to cover prior year commitments. Commitments encompass possible future liabilities based on a current contractual agreement. In some jurisdictions, they may be referred to as obligations or encumbrances, and include outstanding purchase orders and contracts where goods or services have not yet been received.	11. يمكن أن تتضمن الموازنة الأصلية المبالغ المعتمدة المتبقية التي تُرَجَّل تلقائيًا من السنوات السابقة وفق النظام. على سبيل المثال، فإن عمليات إعداد الموازنة الحكومية قد تتضمن في بعض الدول نص نظامي يقضي بالترحيل التلقائي للاعتمادات المالية لتغطية ارتباطات السنوات السابقة. تتضمن الارتباطات التزامات مستقبلية محتملة مبنية على اتفاقية تعاقدية حالية. في بعض الدول، قد يُشار إليها على أن واجبات أو أعباء، وتتضمن أوامر شراء وعقودًا معلقة لم تُستلم فيها بعد السلع أو الخدمات.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
	لا	12. قد تكون الاعتمادات الإضافية ضرورية عندما لا تصور الموازنة الأصلية بشكل كاف متطلبات الإنفاق الناجمة، على سبيل المثال، عن الحرب أو الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في الإيرادات المقدرة خلال الفترة، وقد يكون من الضروري إجراء تحويلات داخلية بين العناوين أو البنود الرئيسية للموازنة لمقابلة التغيرات في أولويات التمويل خلال السنة المالية. تبعاً لذلك، فإنه قد يتطلب الأمر اقتطاع الأموال المخصصة لجهة أو نشاط ما من المبلغ المخصص أصلاً للفترة من أجل المحافظة على الانضباط المالي. وتتضمن الموازنة النهائية جميع هذه التغيرات أو التعديلات المعتمدة.	12. Supplemental appropriations may be necessary where the original budget did not adequately envisage expenditure requirements arising from, for example, war or natural disasters. In addition, there may be a shortfall in budgeted revenues during the period, and internal transfers between budget heads or line items may be necessary to accommodate changes in funding priorities during the fiscal period. Consequently, the funds allotted to an entity or activity may need to be cut back from the amount originally appropriated for the period in order to maintain fiscal discipline. The final budget includes all such authorized changes or amendments.
		المبالغ الفعلية	Actual Amounts
	لا	13. يستخدم هذا المعيار مصطلح فعلي أو المبلغ الفعلي للتعبير عن المبالغ الناتجة عن تنفيذ الموازنة. في بعض الدول، يمكن استخدام مصطلح نتائج الموازنة، تنفيذ الموازنة، أو مصطلحات مماثلة بنفس معنى فعلي أو المبلغ الفعلي.	13. This Standard uses the term actual or actual amount to describe the amounts that result from execution of the budget. In some jurisdictions, budget out- turn, budget execution, or similar terms may be used with the same meaning as actual or actual amount.
		عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية	Presentation of a Comparison of Budget and Actual Amounts
	لا	14. مع مراعاة متطلبات الفقرة 21، يجب على الجهة أن تعرض مقارنة بين مبالغ الموازنة التي تُسأل عنها	14. Subject to the requirements of paragraph 21, an entity shall present a comparison of the budget

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		أمام العموم والمبالغ الفعلية، إما في شكل قائمة مالية إضافية منفصلة أو كأعمدة موازنة إضافية في القوائم المالية المعروضة حاليًا وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام. ويجب أن تعرض المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية بشكل منفصل لكل مستوى رقابي محدد من الجهة التشريعية: أ. مبالغ الموازنة الأصلية والنهائية؛ ب. المبالغ الفعلية على أساس مقارن؛ و ج. بيان أسباب الفروقات ذات الأهمية النسبية بين الموازنة التي تساءل عنها الجهة أمام العموم والمبالغ الفعلية، وذلك عن طريق الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، إلا إذا بُيّنَت هذه الأسباب في وثائق أخرى متاحة للعموم صدرت مقترنة بالقوائم المالية، ومع وجود إشارة مرجعية إلى تلك الوثائق في الإيضاحات.	amounts for which it is held publicly accountable and actual amounts, either as a separate additional financial statement or as additional budget columns in the financial statements currently presented in accordance with IPSASs. The comparison of budget and actual amounts shall present separately for each level of legislative oversight: a. The original and final budget amounts; b. The actual amounts on a comparable basis; and c. By way of note disclosure, an explanation of material differences between the budget for which the entity is held publicly accountable and actual amounts, unless such explanation is included in other public documents issued in conjunction with the financial statements, and a cross reference to those documents is made in the notes.
	لا	15. يؤدي عرض القوائم المالية لمبالغ الموازنة الأصلية والنهائية والمبالغ الفعلية على أساس مقارن مع الموازنة التي تتاح للعموم إلى اكتمال دورة المساءلة من خلال تمكين مستخدمي القوائم المالية من تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقًا للموازنة المعتمدة. ويمكن أيضًا عرض الفروقات بين المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة، سواء كانت موازنة أصلية أو نهائية (وغالبًا ما يشار	15. Presentation in the financial statements of the original and final budget amounts and actual amounts on a comparable basis with the budget that is made publicly available will complete the accountability cycle by enabling users of the financial statements to identify whether resources were obtained and used in accordance with the approved budget. Differences between the actual

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		إليها في المحاسبة بالانحراف)، في القوائم المالية بغرض الاكتمال.	amounts and the budget amounts, whether original or final budget (often referred to as the variance in accounting), may also be presented in the financial statements for completeness.
	لا	16. سيساعد بيان الفروقات ذات الأهمية النسبية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة المستخدمين على فهم الأسباب وراء حالات الخروج ذات الأهمية النسبية عن الموازنة المعتمدة التي تُسأل عنها أمام العموم.	16. An explanation of the material differences between actual amounts and the budget amounts will assist users in understanding the reasons for material departures from the approved budget for which the entity is held publicly accountable.
	لا	17. قد يطلب من الجهة، أو قد تختار، إتاحة موازنتها الأصلية، موازنتها النهائية، أو كليهما للعموم. في الحالات التي يطلب فيها إتاحة الموازنة الأصلية والنهائية للعموم، فإن التشريع، اللوائح، أو سلطة أخرى تقدم غالبًا الإرشادات حول ما إذا كان بيان أسباب الفروقات ذات الأهمية النسبية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة الأصلية، أو المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة النهائية، هو أمر مطلوب وفقًا للفقرة 14(ج). وفي غياب أي من هذه الإرشادات، فإنه يمكن تحديد الفروقات ذات الأهمية النسبية بالإشارة إلى، مثلًا، (أ) الفروقات بين الموازنة الفعلية والأصلية من أجل التركيز على الأداء مقابل الموازنة الأصلية، أو (ب) الفروقات بين الموازنة الفعلية والنهائية من أجل التركيز على الالتزام بالموازنة النهائية.	17. An entity may be required, or may elect, to make publicly available its original budget, its final budget, or both its original and final budget. In circumstances where both the original and final budget are required to be made publicly available, the legislation, regulation, or other authority will often provide guidance on whether explanation of material differences between the actual and the original budget amounts, or actual and the final budget amounts, is required in accordance with paragraph 14(c). In the absence of any such guidance, material differences may be determined by reference to, for example, (a) differences between actual and original budget to focus on performance against original budget, or (b)

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
			differences between actual and final budget to focus on compliance with the final budget.
	لا	18. في كثير من الحالات، تكون الموازنة النهائية مساوية للمبالغ الفعلية. وهذا نظراً لأن تنفيذ الموازنة يُراقب خلال فترة التقرير، وتُعدّل الموازنة الأصلية قُدماً لتعكس الأوضاع المتغيرة، والظروف المتغيرة، والخبرات خلال فترة التقرير. وتتطلب الفقرة 29 من هذا المعيار الإفصاح عن توضيح أسباب التغيرات بين الموازنة الأصلية والنهائية. وستضمن تلك الإفصاحات، بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 14 أعلاه، أن تكون الجهات التي تتيح موازنتها (موازنتها) المعتمدة للعموم مساءلة أمام العموم عن أدائها مقابل الموازنة المعتمدة ذات الصلة وعن الالتزام بها.	18. In many cases, the final budget and the actual amount will be the same. This is because budget execution is monitored over the reporting period, and the original budget progressively revised to reflect changing conditions, changing circumstances, and experiences during the reporting period. Paragraph 29 of this Standard requires the disclosure of an explanation of the reasons for changes between the original and final budget. Those disclosures, together with the disclosures required by paragraph 14 above, will ensure that entities that make publicly available their approved budget(s) are held publicly accountable for their performance against, and compliance with, the relevant approved budget.
	لا	19. تصدر عادة بالاقتران مع القوائم المالية مناقشات وتحليلات الإدارة، استعراض العمليات، أو التقارير المتاحة للعموم الأخرى التي تقدم تعليلاً على أداء وإنجازات الجهة خلال فترة القوائم المالية، بما في ذلك بيان أسباب أي فروقات ذات أهمية نسبية عن المبالغ موازنة. ووفقاً للفقرة 14(ج) من هذا المعيار، سيتم تضمين بيان أسباب الفروقات ذات الأهمية	19. Management discussion and analysis, operations review, or other public reports that provide commentary on the performance and achievements of the entity during the reporting period, including explanations of any material differences from budget amounts, are often issued in conjunction with the financial statements. In accordance with

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		النسبية بين المبالغ الفعلية والمقدرة في إيصاحات القوائم المالية، ما لم تكن (أ) متضمنة في تقارير أو وثائق متاحة للعموم أخرى صادرة بالاقتران مع القوائم المالية، و(ب) تحدد إيصاحات القوائم المالية التقارير أو الوثائق التي يوجد التفسير بها.	paragraph 14(c) of this Standard, explanation of material differences between actual and budget amounts will be included in notes to the financial statements, unless (a) included in other public reports or documents issued in conjunction with the financial statements, and (b) the notes to the financial statements identify the reports or documents in which the explanation can be found.
	لا	20. عندما تُتاح الموازنات المعتمدة للعموم فقط لبعض الجهات أو الأنشطة المضمنة في القوائم المالية، تنطبق متطلبات الفقرة 14 فقط على تلك الجهات أو الأنشطة المبينة في الموازنة المعتمدة. هذا يعني أنه عند إعداد موازنة، على سبيل المثال، فقط لقطاع الحكومة العامة لحكومة ككل معدة للقوائم المالية، فإن الإفصاحات المطلوبة وفق الفقرة 14 ستتم فقط فيما يخص قطاع الحكومة العامة للحكومة.	20. Where approved budgets are only made publicly available for some of the entities or activities included in the financial statements, the requirements of paragraph 14 will apply to only the entities or activities reflected in the approved budget. This means that where, for example, a budget is prepared only for the general government sector of a whole-of-government reporting entity, the disclosures required by paragraph 14 will be made only in respect of the general government sector of the government.
		العرض والإفصاح	Presentation and Disclosure
	لا	21. يجب على الجهة أن تعرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية كأعمدة موازنة إضافية في القوائم المالية فقط عندما تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن.	21. An entity shall present a comparison of budget and actual amounts as additional budget columns in the financial statements only where the financial statements and the budget are prepared on a comparable basis.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
	لا	22. يمكن عرض المقارنات بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في قائمة مالية منفصلة (قائمة المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية أو قائمة بمسمى مماثل) تُضمّن في المجموعة الكاملة للقوائم المالية كما هي محددة في معيار المحاسبة للقطاع العام 1. وكبديل لذلك، عندما تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن – أي، على نفس الأساس المحاسبي لنفس الجهة ولنفس فترة القوائم المالية، وتطبق نفس هيكل التصنيف – فإنه يمكن إضافة أعمدة إضافية إلى القوائم المالية الحالية المعروضة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. وتبين هذه الأعمدة الإضافية مبالغ الموازنة الأصلية والنهائية، وإذا اختارت الجهة ذلك، ستبين أيضاً الفروقات بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.	22. Comparisons of budget and actual amounts may be presented in a separate financial statement, (Statement of Comparison of Budget and Actual Amounts or a similarly titled statement) included in the complete set of financial statements as specified in IPSAS 1. Alternatively, where the financial statements and the budget are prepared on a comparable basis – that is, on the same basis of accounting for the same entity and reporting period, and adopt the same classification structure – additional columns may be added to the existing financial statements presented in accordance with IPSASs. These additional columns will identify original and final budget amounts and, if the entity so chooses, differences between the budget and actual amounts.
	لا	23. عندما لا تُعد الموازنة والقوائم المالية على أساس مقارن، تُعرّض قائمة منفصلة للمقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية. في هذه الحالات، من أجل ضمان ألا يساء تفسير المعلومات المالية المعدة على أسس مختلفة، فإنه يمكن أن توضح القوائم المالية بشكل مفيد أن أساس إعداد الموازنة يختلف عن أساس إعداد القوائم المالية، وأن قائمة مقارنة مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية معدة على أساس الموازنة.	23. When the budget and financial statements are not prepared on a comparable basis, a separate Statement of Comparison of Budget and Actual Amounts is presented. In these cases, to ensure that readers do not misinterpret financial information that is prepared on different bases, the financial statements could usefully clarify that the budget and the accounting bases differ, and that the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
			Statement of Comparison of Budget and Actual Amounts is prepared on the budget basis.
	لا	24. في تلك الدول التي تُعد فيها الموازنات على أساس الاستحقاق وتتضمن الموازنات المجموعة الكاملة من القوائم المالية، فإنه يمكن إضافة أعمدة بأرقام الموازنة إلى جميع القوائم المالية التي تتطلبها معايير المحاسبة للقطاع العام. في بعض الدول، قد تُعرض الموازنات المعدة على أساس الاستحقاق في شكل معين فقط من القوائم المالية التي تشكل المجموعة الكاملة للقوائم المالية كما حددتها معايير المحاسبة للقطاع العام – على سبيل المثال، يمكن عرض الموازنة كقائمة للأداء المالي أو قائمة للتدفقات النقدية، مع تقديم معلومات إضافية في الجداول الداعمة. في هذه الحالات، يمكن تضمين الأعمدة الإضافية للموازنة في القوائم المالية المطبقة أيضًا في عرض الموازنة.	24. In those jurisdictions where budgets are prepared on the accrual basis and encompass the full set of financial statements, additional budget columns can be added to all the financial statements required by IPSASs. In some jurisdictions, budgets prepared on the accrual basis may be presented in the form of only certain of the primary financial statements that comprise the full set of financial statements as specified by IPSASs – for example, the budget may be presented as a statement of financial performance or a cash flow statement, with additional information provided in supporting schedules. In these cases, the additional budget columns can be included in the financial statements that are also adopted for presentation of the budget.
		مستويات التجميع	Levels of Aggregation
	لا	25. قد تقدم وثائق الموازنة تفاصيل كثيرة حول أنشطة، برامج، أو جهات معينة. وغالبًا ما تُجمَع هذه التفاصيل في فئات واسعة تحت العناوين الشائعة للموازنة، تصنيفات الموازنة، أو عناوين الموازنة لعرضها على هيئة تشريعية أو هيئة رسمية أخرى واعتمادها. وسيضمن الإفصاح عن مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي تتسق مع تلك الفئات العريضة	25. Budget documents may provide great detail about particular activities, programs, or entities. These details are often aggregated into broad classes under common budget heads, budget classifications, or budget headings for presentation to, and approval by, the legislature or other authoritative body. The disclosure of budget and

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		ورؤوس أو عناوين الموازنة بأن تجرى المقارنات على مستوى رقابة الهيئة التشريعية أو رقابة هيئة رسمية أخرى محددة في وثائق الموازنة.	actual information consistent with those broad classes and budget heads or headings will ensure that comparisons are made at the level of legislative or other authoritative body oversight identified in the budget documents.
	لا	26. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> ، بأن تقدم القوائم المالية معلومات يتوافر بها عددٌ من الخصائص النوعية، بما في ذلك أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين في المساءلة واتخاذ القرارات، تعبر بموثوقية عن المركز المالي، الأداء المالي، والتدفقات النقدية للجهة، وتستوفي الخصائص النوعية الأخرى وتراعي القيود المفروضة على المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات الغرض العام.	26. IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> , requires financial statements to provide information that meets a number of qualitative characteristics, including that the information is relevant to the accountability and decision-making needs of users, faithfully represents the financial position, financial performance, and cash flows of the entity, meets the other qualitative characteristics and takes account of the constraints on information included in general purpose financial reports.
	لا	27. في بعض الحالات، قد يكون من الضروري تجميع المعلومات المالية التفصيلية المتضمنة في الموازنات لعرضها في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار. وقد يكون هذا التجميع ضرورياً لتجنب المعلومات الزائدة ولتعكس المستويات الملائمة للرقابة التشريعية أو رقابة هيئة رسمية أخرى. ويتطلب تحديد مستوى التجميع حكماً مهنيًا. سيطبق ذلك الحكم في سياق أهداف هذا	27. In some cases, the detailed financial information included in approved budgets may need to be aggregated for presentation in financial statements in accordance with the requirements of this Standard. Such aggregation may be necessary to avoid information overload and to reflect relevant levels of legislative or other authoritative body oversight. Determining the level of aggregation will

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		المعيار والخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية كما هي مبينة في الفقرة 26 أعلاه وفي الملحق أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، الذي يلخص الخصائص النوعية للتقارير المالية.	involve professional judgment. That judgment will be applied in the context of the objective of this Standard and the qualitative characteristics of financial reporting as outlined in paragraph 26 above and in the <i>Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities</i> .
	لا	28. قد تُعرض معلومات موازنة إضافية، بما في ذلك معلومات حول إنجازات الخدمات، في وثائق بخلاف القوائم المالية. وتشجّع الإشارة المرجعية في القوائم المالية إلى هذه الوثائق، وخصوصاً لربط بيانات الموازنة المالية والبيانات المالية الفعلية مع بيانات الموازنة غير المالية وإنجازات الخدمات.	28. Additional budget information, including information about service achievements, may be presented in documents other than financial statements. A cross reference from financial statements to such documents is encouraged, particularly to link budget and actual data to nonfinancial budget data and service achievements.
		التغيرات من الموازنة الأصلية إلى الموازنة النهائية	Changes from Original to Final Budget
	لا	29. يجب على الجهة أن تعرض تفسيراً حول ما إذا كانت التغيرات بين الموازنة الأصلية والموازنة النهائية هي نتيجة المناقلات بين أبواب الموازنة، أو نتيجة عوامل أخرى: أ. من خلال الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛ أو ب. في تقرير يصدر قبل صدور القوائم المالية، في نفس وقت صدورها، أو بالتزامن معها، ويجب أن يتضمن إشارة مرجعية للتقرير في إيضاحات القوائم المالية.	29. An entity shall present an explanation of whether changes between the original and final budget are a consequence of reallocations within the budget, or of other factors: a. By way of note disclosure in the financial statements; or b. In a report issued before, at the same time as, or in conjunction with, the financial statements, and shall include a cross reference to the report in the notes to the financial statements.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
	لا	30. تتضمن الموازنة النهائية جميع التغييرات المعتمدة بموجب قرارات تشريعية أو من قبل سلطة مختصة أخرى لتعديل الموازنة الأصلية. وبالاتساق مع متطلبات هذا المعيار، ستدرج جهة القطاع العام في إيضاحات القوائم المالية أو في تقرير منفصل يُصدّر قبل صدور القوائم المالية، بالاقتران معها، أو في نفس وقت صدورهما، بياناً لأسباب التغييرات بين الموازنة الأصلية والموازنة النهائية. ويتضمن بيان تلك الأسباب ما إذا كانت قد نشأت التغييرات، على سبيل المثال، نتيجة المناقلات بين نطاقات الموازنة الأصلية أو نتيجة لعوامل أخرى، مثل تغييرات في النطاقات الإجمالية للموازنة، بما في ذلك التغييرات في السياسات الحكومية. وغالباً ما تقدم هذه الإفصاحات في تقرير مناقشة وتحليل الإدارة أو في تقرير مماثل عن العمليات يُصدّر بالتزامن مع القوائم المالية، ولكن ليس كجزء منها. وتُضمّن هذه الإفصاحات أيضاً في تقارير نتائج الموازنة الصادرة عن الحكومات من أجل التقرير عن تنفيذ الموازنة. وعندما تُقدم الإفصاحات في تقارير منفصلة بدلاً من تضمينها في القوائم المالية، ستتضمن إيضاحات القوائم المالية إشارة مرجعية إلى التقرير.	30. The final budget includes all changes approved by legislative actions or other designated authority to revise the original budget. Consistent with the requirements of this Standard, a public sector entity will include in the notes to the financial statements or in a separate report issued before, in conjunction with, or at the same time as the financial statements, an explanation of changes between the original and final budget. That explanation will include whether, for example, changes arise as a consequence of reallocations within the original budget parameters or as a consequence of other factors, such as changes in the overall budget parameters, including changes in government policy. Such disclosures are often made in a management discussion and analysis or similar report on operations issued in conjunction with, but not as part of, the financial statements. Such disclosures may also be included in budget out-turn reports issued by governments to report on budget execution. Where disclosures are made in separate reports rather than in the financial statements, the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
			notes to the financial statements will include a cross reference to the report.
		الأساس المقارن	Comparable Basis
	لا	31. يجب عرض جميع المقارنات بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية على أساس مقارن مع الموازنة.	31. All comparisons of budget and actual amounts shall be presented on a comparable basis to the budget.
	لا	32. تُعرَضُ المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية وفق نفس الأساس المحاسبي (أساس الاستحقاق، أو الأساس النقدي، أو أي أساس آخر) المطبق في إعداد الموازنة المعتمدة، ووفق نفس أساس التصنيف المطبق في عرض الموازنة المعتمدة، ولنفس الجهات ونفس الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة. وهذا يضمن أن يكون الإفصاح عن المعلومات حول الالتزام بالموازنة في القوائم المالية على نفس الأساس المستخدم في الموازنة نفسها. في بعض الحالات، قد يعني ذلك عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية باستخدام أساس محاسبي مختلف عن الأساس المطبق في إعداد القوائم المالية، ولمجموعة من الأنشطة مختلفة عن تلك التي تغطيها القوائم المالية، وبشكل عرض أو تصنيف مختلف عن ذلك المطبق في القوائم المالية.	32. The comparison of budget and actual amounts will be presented on the same accounting basis (accrual, cash, or other basis), same classification basis, and for the same entities and period as for the approved budget. This will ensure that the disclosure of information about compliance with the budget in the financial statements is on the same basis as the budget itself. In some cases, this may mean presenting a budget and actual comparison on a different basis of accounting, for a different group of activities, and with a different presentation or classification format than that adopted for the financial statements.
	لا	33. توحيد القوائم المالية للجهات والأنشطة المسيطر عليها من قبل الجهة. وحسبما هو موضح في الفقرة 6، يمكن اعتماد موازنات منفصلة وجعلها متاحة للعموم لجهات فردية أو أنشطة معينة تتشكل منها	33. Financial statements consolidate entities and activities controlled by the entity. As noted in paragraph 6, separate budgets may be approved and made publicly available for individual entities or

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		القوائم المالية الموحدة. عند حدوث ذلك، فإنه قد يُعادُ تجميع الموازنات المنفصلة لعرضها في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار. وعندما تحدث عملية إعادة التجميع هذه، فإنها لا تنطوي على تغييرات أو تعديلات في الموازنات المعتمدة. ذلك لأن هذا المعيار يتطلب مقارنة المبالغ الفعلية مع مبالغ الموازنة المعتمدة.	particular activities that make up the consolidated financial statements. Where this occurs, the separate budgets may be recompiled for presentation in the financial statements in accordance with the requirements of this Standard. Where such recompilation occurs, it will not involve changes or revisions to approved budgets. This is because this Standard requires a comparison of actual amounts with the approved budget amounts.
	لا	34. قد تطبق الجهات أساساً محاسبية مختلفة لإعداد قوائمها المالية وموازناتها المعتمدة. على سبيل المثال، قد تطبق حكومة أساس الاستحقاق في قوائمها المالية والأساس النقدي في موازنتها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن أن تركز الموازنات على، أو تتضمن معلومات حول، الارتباطات بإنفاق الأموال في المستقبل والتغيرات في تلك الارتباطات، في حين أن القوائم المالية تقوم بالتقرير عن الأصول، والالتزامات، وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيرادات، والمصروفات، والتغيرات الأخرى في صافي الأصول/حقوق الملكية، والتدفقات النقدية. وبالرغم من ذلك، فإن الجهة المعدة للموازنة والجهة المعدة للقوائم المالية غالباً ما تكون نفس الجهة. وبالمثل، فإنه عادة ما تنعكس الفترة التي تُعدُّ الموازنة لها وأساس التصنيف المطبق في إعداد الموازنة على القوائم المالية.	34. Entities may adopt different bases of accounting for the preparation of their financial statements and for their approved budgets. For example, a government may adopt the accrual basis for its financial statements and the cash basis for its budget. In addition, budgets may focus on, or include information about, commitments to expend funds in the future and changes in those commitments, while the financial statements will report assets, liabilities, net assets/equity, revenues, expenses, other changes in net assets/ equity, and cash flows. However, the budget entity and financial reporting entity will often be the same. Similarly, the period for which the budget is prepared and the classification basis adopted for the budget will often be reflected in financial statements. This will ensure that the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		وسيضمن ذلك أن يسجل النظام المحاسبي المعلومات المالية ويقوم بالتقرير عنها بأسلوب يسهل مقارنة بيانات الموازنة والبيانات الفعلية لأغراض الإدارة والمساءلة، على سبيل المثال، من أجل مراقبة سير التقدم في تنفيذ الموازنة خلال فترة الموازنة وإعداد التقارير إلى الحكومة، والعموم، ومستخدمين آخرين على أساس ملائم وفي الوقت المناسب.	accounting system records and reports financial information in a manner that facilitates the comparison of budget and actual data for management and for accountability purposes, for example, for monitoring progress of execution of the budget during the budget period and for reporting to the government, the public, and other users on a relevant and timely basis.
	لا	35. في بعض الدول، قد تُعدّ الموازنات على أساس نقدي أو أساس استحقاق يتسق مع نظام إعداد التقارير الإحصائية يشمل جهات وأنشطة مختلفة عن تلك التي تتضمنها القوائم المالية. على سبيل المثال، قد تركز الموازنات المعدة وفقاً لنظام إعداد تقارير إحصائية على قطاع الحكومة العامة، وتتضمن فقط الجهات التي تحقق الوظائف الأساسية أو غير السوقية للحكومة باعتبارها نشاطها الرئيس، في حين تبلغ القوائم المالية عن جميع الأنشطة المسيطر عليها من قبل الحكومة، بما في ذلك الأنشطة التجارية للحكومة. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 22، <i>الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة</i> ، متطلبات الإفصاح في الإفصاحات عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة لجهة حكومية ككل معدة للقوائم المالية تطبق أساس الاستحقاق المحاسبي وتختار إجراء هذه الإفصاحات. في العديد من الحالات،	35. In some jurisdictions, budgets may be prepared on a cash or accrual basis consistent with a statistical reporting system that encompasses entities and activities different from those included in the financial statements. For example, budgets prepared to comply with a statistical reporting system may focus on the general government sector, and encompass only entities fulfilling the primary or nonmarket functions of government as their major activity, while financial statements report on all activities controlled by a government, including the business activities of the government. IPSAS 22, <i>Disclosure of Financial Information about the General Government Sector</i> , specifies requirements for note disclosure of financial information about the general government sector of a whole-of-government entity that adopts the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		تشمل الإفصاحات التي تُقدم وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 22 نفس الجهات، الأنشطة، وأسس التصنيف المطبقة في الموازنات المعدة بالاتساق مع قطاع الحكومة العامة كما هو معرف في نماذج إعداد التقارير الإحصائية. في هذه الحالات، الإفصاحات التي تُقدم وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 22 ستسهل أيضاً عمل الإفصاحات التي يتطلبها هذا المعيار.	accrual basis of accounting and elects to make such disclosures. In many cases, disclosures made in accordance with IPSAS 22 will encompass the same entities, activities, and classification bases as adopted in budgets prepared consistent with the general government sector as defined in statistical reporting models. In these cases, disclosures made in accordance with IPSAS 22 will also facilitate the disclosures required by this Standard.
	لا	36. في نماذج إعداد التقارير الإحصائية، قد يتضمن قطاع الحكومة العامة مستويات الحكومة الوطنية، حكومة الولاية/ المنطقة، والحكومة المحلية. وفي بعض الدول، الحكومة الوطنية قد (أ) تسيطر على حكومات الولايات/المناطق والحكومات المحلية، (ب) توحد تلك الحكومات في قوائمها المالية و(ج) تعد موازنة معتمدة تشمل جميع مستويات الحكومة الثلاثة وتتطلب إتاحتها للعموم. في هذه الحالات، تنطبق متطلبات هذا المعيار على القوائم المالية لتلك الجهات الحكومية الوطنية. وبالرغم من ذلك، عندما لا تسيطر الحكومة الوطنية على حكومات الولايات/المناطق أو الحكومات المحلية، فلن تُوحد حكومات الولايات/المناطق أو الحكومات المحلية في قوائمها المالية. وبدلاً من ذلك، تُعدّ قوائم مالية منفصلة لكل مستوى من مستويات الحكومة. ستطبق متطلبات هذا المعيار فقط على	36. In statistical reporting models, the general government sector may comprise national, state/provincial, and local government levels. In some jurisdictions, the national government may (a) control state/provincial and local governments, (b) consolidate those governments in its financial statements and (c) develop, and require to be made publicly available, an approved budget that encompasses all three levels of government. In these cases, the requirements of this Standard will apply to the financial statements of those national governmental entities. However, where a national government does not control state/provincial or local governments, its financial statements will not consolidate state/provincial or local governments. Rather, separate financial statements are prepared

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
for each level of government. The requirements of this Standard will only apply to the financial statements of governmental entities when approved budgets for the entities and activities they control, or subsections thereof, are made publicly available.	القوائم المالية للجهات الحكومية عندما تكون الموازنات المعتمدة الخاصة بالجهات والأنشطة التي تسيطر عليها، أو قطاعها، متاحة للعموم.		
Multi-year Budgets	الموازنات المتعددة السنوات		
37. Some governments and other entities approve and make publicly available multi-year budgets, rather than separate annual budgets. Conventionally, multi-year budgets comprise a series of annual budgets or annual budget targets. The approved budget for each component annual period reflects the application of the budgetary policies associated with the multi-year budget for that component period. In some cases, the multi-year budget provides for a roll forward of unused appropriations in any single year.	37. قد تعتمد بعض الحكومات والجهات الأخرى موازنات متعددة السنوات وتتيحها للعموم، بدلاً من موازنات سنوية منفصلة. وعادة ما تتضمن الموازنات المتعددة السنوات مجموعة من موازنات سنوية أو أهداف موازنات سنوية مستهدفة. وتعكس الموازنة المعتمدة لكل فترة سنوية مكونة تطبيق سياسات الموازنة المرتبطة بالموازنة المتعددة السنوات لتلك الفترة المكونة. وفي بعض الحالات، قد تسمح الموازنة متعددة السنوات بنقل الاعتمادات المالية غير المستخدمة في أي سنة فردية لسنة تالية.	لا	
38. Governments and other entities with multi-year budgets may take different approaches to determining their original and final budget, depending on how their budget is passed. For example, a government may pass a biennial budget that contains two approved annual budgets, in which case an original and final approved budget for	38. قد تتبع الحكومات والجهات الأخرى ذات الموازنات متعددة السنوات مداخل مختلفة في تحديد موازنتها الأصلية والنهائية، معتمدة على كيفية تمرير موازنتها. فعلى سبيل المثال، فإنه يمكن أن تصادق حكومة على موازنة لفترة سنتين تحتوي على موازنتين سنويتين معتمدتين، وفي هذه الحالة تكون الموازنة الأصلية والنهائية المعتمدة لكل فترة	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		سنوات قابلة للتحديد. وفي حال تم التفويض نظامياً بإنفاق الاعتمادات المالية غير المستخدمة من السنة الأولى في الموازنة ذات السنتين خلال السنة الثانية، فستكون زيادة الموازنة الأصلية لفترة السنة الثانية بهذه المبالغ المرحلة. في الحالات النادرة التي تصادق فيها حكومة على موازنة لسنتين أو موازنة متعددة الفترات والتي لا تفصل بشكل محدد بمبالغ الموازنة في كل فترة سنوية، قد يكون من الضروري الحكم في تحديد المبالغ المنسوبة لكل فترة سنوية في تحديد الموازنات السنوية لأغراض هذا المعيار. على سبيل المثال، قد تتضمن الموازنة الأصلية والنهائية المعتمدة للسنة الأولى من فترة السنتين أي اقتناء رأسمالي معتمد لفترة السنتين التي حدثت خلال السنة الأولى، إضافة إلى مبلغ بنود الإيرادات والنفقات المتكررة المنسوبة لتلك السنة. من ثم تُضمّن المبالغ التي لا يتوقع إنفاقها من الفترة السنوية الأولى في الموازنة الأصلية للفترة السنوية الثانية، وتشكل تلك الموازنة بالإضافة إلى أية تعديلات عليها الموازنة النهائية للسنة الثانية. عندما تُطبق الموازنات المتعددة السنوات، تُشجع الجهات على تقديم إفصاحات إضافية في الإفصاحات عن العلاقة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية خلال فترة الموازنة.	each annual period will be identifiable. If unused appropriations from the first year of the biennial budget are legally authorized to be spent in the second year, the original budget for the second-year period will be increased for these carry over amounts. In the rare cases in which a government passes a biennial or other multi-period budget that does not specifically separate budget amounts into each annual period, judgment may be necessary in identifying which amounts are attributable to each annual period in determining annual budgets for the purposes of this Standard. For example, the original and final approved budget for the first year of a biennial period will encompass any approved capital acquisitions for the biennial period that occurred during the first year, together with the amount of the recurring revenue and expenditure items attributable to that year. The unexpended amounts from the first annual period would then be included in the original budget for the second annual period, and that budget together with any amendments thereto would form the final budget for the second year. Where multi-period budgets are adopted, entities are encouraged to provide additional note disclosure about the relationship

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
			between budget and actual amounts during the budget period.
		الإفصاح في الإيضاحات عن الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة، فترتها ونطاقها	Note Disclosures of Budgetary Basis, Period and Scope
	لا	39. يجب على الجهة أن توضح في إيضاحات القوائم المالية الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة وأساس التصنيف المُطبق في الموازنة المعتمدة.	39. An entity shall explain in notes to the financial statements the budgetary basis and classification basis adopted in the approved budget.
	لا	40. قد يكون هناك اختلافات بين الأساس المحاسبي (النقد، الاستحقاق، أو تعديل معين عليه) المستخدم في إعداد وعرض الموازنة والأساس المحاسبي المستخدم في القوائم المالية. وقد تحدث هذه الاختلافات عندما يجمع النظام المحاسبي ونظام الموازنة المعلومات من وجهات نظر مختلفة - قد تركز الموازنة على التدفقات النقدية، أو التدفقات النقدية بالإضافة إلى التزامات معينة، في حين تعرض القوائم المالية التدفقات النقدية ومعلومات الاستحقاقات.	40. There may be differences between the accounting basis (cash, accrual, or some modification thereof) used in preparation and presentation of the budget and the accounting basis used in the financial statements. These differences may occur when the accounting system and the budget system compile information from different perspectives - the budget may focus on cash flows, or cash flows plus certain commitments, while the financial statements report cash flows and accrual information.
	لا	41. قد تختلف الأشكال وطرق التصنيف المطبقة في عرض الموازنة المعتمدة عن الأشكال المطبقة في القوائم المالية. وقد تصنف الموازنة المعتمدة البنود على نفس الأساس المُطبق في القوائم المالية، مثلًا، حسب الطبيعة الاقتصادية (تعويضات الموظفين، استخدام السلع أو الخدمات، إلخ)، أو	41. Formats and classification schemes adopted for presentation of the approved budget may also differ from the formats adopted for the financial statements. An approved budget may classify items on the same basis as is adopted in the financial statements, for example, by economic nature

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		الوظائف (الصحة، التعليم، إلخ). كبديل لذلك، قد تصنف الموازنة البنود حسب برامج محددة (مثلاً، الحد من الفقر أو مكافحة الأمراض المعدية) أو مكونات البرامج المرتبطة بأهداف نتائج الأداء (مثلاً، الطلاب المتخرجين من برامج التعليم العالي أو العمليات الجراحية التي تؤديها خدمات الطوارئ في المستشفيات)، والتي تختلف عن التصنيفات المطبقة في القوائم المالية. إضافة إلى ذلك، قد تُعتمد موازنة متكررة للعمليات المستمرة (مثلاً، الصحة أو التعليم) بشكل منفصل عن موازنة رأسمالية لنفقات رأسمالية (مثلاً، البنية التحتية أو المباني).	(compensation of employees, use of goods or services, etc.), or function (health, education, etc.). Alternatively, the budget may classify items by specific programs (for example, poverty reduction or control of contagious diseases) or program components linked to performance outcome objectives (for example, students graduating from tertiary education programs or surgical operations performed by hospital emergency services), which differ from classifications adopted in the financial statements. Further, a recurrent budget for ongoing operations (for example, education or health) may be approved separately from a capital budget for capital outlays (for example, infrastructure or buildings).
	لا	4.2. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 من الجهات عرض معلومات، في إيضاحات القوائم المالية، عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المهمة المطبقة. الإفصاح عن الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة وأساس التصنيف المطبق في إعداد وعرض الموازنات المعتمدة سوف يساعد المستخدمين في فهم العلاقة بين الموازنة والمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية بشكل أفضل.	42. IPSAS 1 requires entities to present, in notes to the financial statements, information about the basis of preparation of the financial statements and the significant accounting policies adopted. Disclosure of the budgetary basis and classification basis adopted for the preparation and presentation of approved budgets will assist users to better understand the relationship between the budget and accounting information disclosed in the financial statements.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
	لا	43. يجب على الجهة الإفصاح في إيضاحات القوائم المالية عن فترة الموازنة المعتمدة.	43. An entity shall disclose in notes to the financial statements the period of the approved budget.
	لا	44. تُعرض القوائم المالية على الأقل سنوياً. وقد تعتمد الجهات على موازنات لفترة سنوية أو لفترة متعددة السنوات. سيساعد الإفصاح عن الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة، عندما تختلف تلك الفترة عن الفترة التي تُغطيها القوائم المالية، مستخدمي تلك القوائم المالية على فهم العلاقة بين معلومات الموازنة ومقارنة الموازنة مع القوائم المالية بشكل أفضل. كما أن الإفصاح عن الفترة التي تغطيها الموازنة المعتمدة، عندما تكون تلك الفترة هي نفس الفترة التي تغطيها القوائم المالية، سوف يؤدي أيضاً دوراً تأكيدياً مفيداً، خاصة في الدول التي تُعدّ فيها أيضاً موازنات أولية وقوائم مالية أولية وتقارير أولية.	44. Financial statements are presented at least annually. Entities may approve budgets for an annual period or for multi-year periods. Disclosure of the period covered by the approved budget, where that period differs from the reporting period adopted for the financial statements, will assist the users of those financial statements to better understand the relationship of the budget data and budget comparison to the financial statements. Disclosure of the period covered by the approved budget, where that period is the same as the period covered by the financial statements, will also serve a useful confirmation role, particularly in jurisdictions where interim budgets and financial statements and reports are also prepared.
	لا	45. يجب أن تحدد الجهة في إيضاحات القوائم المالية الجهات المتضمنة في الموازنة المعتمدة.	45. An entity shall identify in notes to the financial statements the entities included in the approved budget.
	لا	46. تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام من الجهات إعداد وعرض القوائم المالية التي توضح جميع الموارد التي تسيطر عليها الجهة، وعلى مستوى الحكومة ككل، سوف تتضمن القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام	46. IPSASs require entities to prepare and present financial statements that consolidate all resources controlled by the entity. At the whole-of-government level, financial statements prepared in accordance with IPSASs will encompass budget-

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		الجهات التي تعتمد على الموازنة وجهات القطاع العام التجارية المسيطر عليها من قبل الحكومة. مع ذلك، وكما اتضح في الفقرة 35، قد لا تشمل الموازنات المعتمدة المعدة وفقاً لنماذج إعداد التقارير الإحصائية عمليات الحكومة التي تُنفذ على أساس تجاري أو سوقي. واتساقاً مع متطلبات الفقرة 31، يجب أن تُعرض مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية على أساس مقارن. كما أن الإفصاح عن الجهات التي تشملها الموازنة سيُمكن المستخدمين من تحديد الحد الذي تخضع به نشاطات الجهة لموازنة معتمدة، وكيف تختلف جهة الموازنة عن الجهة التي تعكسها القوائم المالية.	dependent entities and commercial public sector entities controlled by the government. However, as noted in paragraph 35, approved budgets prepared in accordance with statistical reporting models may not encompass operations of the government that are undertaken on a commercial or market basis. Consistent with the requirements of paragraph 31, budget and actual amounts will be presented on a comparable basis. Disclosure of the entities encompassed by the budget will enable users to identify the extent to which the entity's activities are subject to an approved budget, and how the budget entity differs from the entity reflected in the financial statements.
		المطابقة بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس مقارن، والمبالغ الفعلية المعروضة في القوائم المالية	Reconciliation of Actual Amounts on a Comparable Basis and Actual Amounts in the Financial Statements
	لا	47. يجب مطابقة المبالغ الفعلية المعروضة على أساس مقارن مع الموازنة وفقاً للفقرة 31، عندما لا تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن، مع المبالغ الفعلية التالية المعروضة في القوائم المالية، مع تحديد أي اختلافات في الأساس، الوقت، والجهة بشكل منفصل: أ. إذا طُبق أساس الاستحقاق في إعداد الموازنة، مجموع الإيرادات، مجموع المصروفات، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة	47. The actual amounts presented on a comparable basis to the budget in accordance with paragraph 31 shall, where the financial statements and the budget are not prepared on a comparable basis, be reconciled to the following actual amounts presented in the financial statements, identifying separately any basis, timing, and entity differences: a. If the accrual basis is adopted for the budget, total revenues, total expenses, and net cash

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية؛ أو ب. إذا طُبق أساس آخر بخلاف أساس الاستحقاق في إعداد الموازنة، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية. ويجب الإفصاح عن المطابقة في صلب قائمة المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية، أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.	flows from operating activities, investing activities, and financing activities; or b. If a basis other than the accrual basis is adopted for the budget, net cash flows from operating activities, investing activities, and financing activities. The reconciliation shall be disclosed on the face of the statement of comparison of budget and actual amounts, or in the notes to the financial statements.
	لا	48. يمكن تصنيف الاختلافات بين المبالغ الفعلية المحددة بالاتساق مع الأساس المقارن، والمبالغ الفعلية المثبتة في القوائم المالية، بشكل مفيد على النحو التالي: أ. الاختلافات في الأساس، والتي تحدث عندما تُعد الموازنة المعتمدة على أساس بخلاف الأساس المطبق في إعداد القوائم المالية. على سبيل المثال، في حال إعداد الموازنة على الأساس النقدي أو على الأساس النقدي المعدل وإعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق؛ و ب. الاختلافات الزمنية، والتي تحدث عندما تختلف الفترة التي تغطيها الموازنة عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية؛ و	48. Differences between the actual amounts identified consistent with the comparable basis, and the actual amounts recognized in the financial statements, can usefully be classified into the following: a. Basis differences, which occur when the approved budget is prepared on a basis other than the accounting basis. For example, where the budget is prepared on the cash basis or modified cash basis and the financial statements are prepared on the accrual basis; b. Timing differences, which occur when the budget period differs from the reporting period reflected in the financial statements; and c. Entity differences, which occur when the budget omits programs or entities that are part of the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		ج. الاختلافات في الجهة، والتي تحدث عندما تحذف الموازنة برامج أو جهات تكون جزءًا من الجهة التي تُعدُّ عنها القوائم المالية. وقد تكون هناك أيضًا اختلافات في الأشكال وطرق التصنيف المطبقة في عرض القوائم المالية والموازنة. على سبيل المثال، المنافع الاجتماعية كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 42، <i>المنافع الاجتماعية</i> ، هي مقتصرة على التحويلات النقدية. أما تصنيف إحصاءات مالية الحكومية للمنافع الاجتماعية فهو أوسع، ويتضمن بعض الخدمات الفردية المقدمة من قبل الحكومات.	entity for which the financial statements are prepared. There may also be differences in formats and classification schemes adopted for presentation of financial statements and the budget. For example, social benefits as defined in IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , are limited to cash transfers. The GFS classification of social benefits is wider, and includes some individual services provided by governments
	لا	49. سوف تمكن المطابقة المطلوبة وفق الفقرة 47 في هذا المعيار الجهة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة بشكل أفضل، عن طريق تحديد المصادر الرئيسية للاختلاف بين المبالغ الفعلية على أساس الموازنة والمبالغ المثبتة في القوائم المالية. ولا يمنع هذا المعيار من مطابقة كل من المجاميع الرئيسية والمجاميع الفرعية، أو كل فئة من فئات البنود، المعروضة في مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ المناظرة لها في القوائم المالية.	49. The reconciliation required by paragraph 47 of this Standard will enable the entity to better discharge its accountability obligations, by identifying major sources of difference between the actual amounts on a budget basis and the amounts recognized in the financial statements. This Standard does not preclude reconciliation of each major total and subtotal, or each class of items, presented in a comparison of budget and actual amounts with the equivalent amounts in the financial statements.
	لا	50. بالنسبة لبعض الجهات التي تطبق نفس الأساس المحاسبي في إعداد كل من وثائق الموازنة والقوائم المالية، سوف يطلب منها فقط تحديد	50. For some entities adopting the same basis of accounting for preparation of both the budget documents and the financial statements, only the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		الاختلافات بين المبالغ الفعلية في الموازنة والمبالغ المعادلة في القوائم المالية. ويحدث ذلك عندما تكون الموازنة (أ) مُعدة لنفس الفترة، (ب) تتضمن نفس الجهات، و(ج) تطبق نفس شكل العرض المستخدم في القوائم المالية. في هذه الحالات، لا يتطلب إجراء مطابقة. أما بالنسبة للجهات الأخرى التي تطبق نفس الأساس المحاسبي في الموازنة والقوائم المالية، قد يكون هناك اختلاف في شكل العرض، الجهة المعدة للقوائم المالية، أو فترة التقرير؛ على سبيل المثال، قد تطبق الموازنة المعتمدة تصنيف أو شكل عرض مختلف عن ذلك المستخدم في القوائم المالية، قد تتضمن فقط الأنشطة غير التجارية للجهة، أو قد تكون عبارة عن موازنة متعددة السنوات. ويكون إجراء المطابقة ضروريًا عندما يكون هناك اختلافات في طريقة العرض، الفترة الزمنية، أو الجهة بين الموازنة والقوائم المالية المعدة على نفس الأساس المحاسبي.	identification of differences between actual amounts in the budget and the equivalent amounts in the financial statements will be required. This will occur where the budget (a) is prepared for the same period, (b) encompasses the same entities, and (c) adopts the same presentation format as the financial statements. In these cases, a reconciliation is not required. For other entities adopting the same basis of accounting for the budget and the financial statements, there may be a difference in presentation format, reporting entity, or reporting period; for example, the approved budget may adopt a different classification or presentation format to the financial statements, may include only noncommercial activities of the entity, or maybe a multi-year budget. A reconciliation would be necessary where there are presentation, timing, or entity differences between the budget and the financial statements prepared on the same accounting basis.
	لا	51. بالنسبة لتلك الجهات التي تستخدم الأساس النقدي المحاسبي (أو الأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق المعدل) في عرض الموازنة المعتمدة وتستخدم أساس الاستحقاق في قوائمها المالية، تُطبق المجاميع الرئيسية المعروضة في قائمة	51. For those entities using the cash basis (or a modified cash or modified accrual basis) of accounting for the presentation of the approved budget and the accrual basis for their financial statements, the major totals presented in the statement of budget

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كما هي معروضة في قائمة التدفقات النقدية المعدّة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 2، قائمة التدفقات النقدية.	and actual comparison will be reconciled to net cash flows from operating activities, net cash flows from investing activities, and net cash flows from financing activities as presented in the cash flow statement prepared in accordance with IPSAS 2, <i>Cash Flow Statements</i> .
	لا	52. لا يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة وفقاً لمتطلبات المعيار.	52. The disclosure of comparative information in respect of the previous period in accordance with the requirements of this Standard is not required.
	لا	53. يتطلب هذا المعيار تضمين مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في القوائم المالية الخاصة بالجهات التي تتيح موازنتها (موازنتها) المعتمدة للعموم. ولا يتطلب الإفصاح عن مقارنة المبالغ الفعلية للفترة السابقة مع المبالغ الموازنة لتلك الفترة، كما لا يتطلب الإفصاح عن تفسيرات للاختلافات بين المبالغ الفعلية والموازنة لتلك الفترة السابقة في القوائم المالية للفترة الحالية.	53. This Standard requires a comparison of budget and actual amounts to be included in the financial statements of entities that make publicly available their approved budget(s). It does not require the disclosure of a comparison of actuals of the previous period with the budget of that previous period, nor does it require that the related explanations of differences between the actuals and budget of that previous period be disclosed in the financial statements of the current period.
		تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	54. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على	54. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2009. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	period beginning before January 1, 2009, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	54أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54A. Paragraph 55 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	54ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54B. Paragraph 26 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	54ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	54C. Paragraph 4 was deleted and paragraphs 3 and 46 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1,

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
54D. Paragraphs 21, 22 and 24 were amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.	54د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
54E. Paragraph 48 was amended by IPSAS 42 issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.	54هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 24].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
55. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	55. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض إعداد التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	العام أو بعد ذلك التاريخ.		

5. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples

These examples accompany, but are not part of, IPSAS 24.

Statement of Comparison of Budget and Actual Amounts
For Government XX for the Year Ended December 31, 20XX Budget on Cash Basis
(Classification of Payments by Functions)

Note: The budget and the accounting basis is different. This Statement of Comparison of Budget and Actual Amounts is prepared on the budget basis.

	Budgeted Amounts		Actual Amounts on Comparable Basis	Difference: Final Budget* and Actual
(in currency units)	Original	Final		
RECEIPTS				
Taxation	X	X	X	X
Aid Agreements				
International agencies	X	X	X	X
Other Grants and Aid	X	X	X	X
Proceeds: Borrowing	X	X	X	X
Proceeds: Disposal of plant and equipment	X	X	X	X
Trading Activities	X	X	X	X
Other receipts	X	X	X	X
Total receipts	X	X	X	X
PAYMENTS				
Health	(X)	(X)	(X)	(X)
Education	(X)	(X)	(X)	(X)
Public order/safety	(X)	(X)	(X)	(X)
Social Benefits	(X)	(X)	(X)	(X)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

Other Social protection	(X)	(X)	(X)	(X)
Defense	(X)	(X)	(X)	(X)
Housing and community amenities	(X)	(X)	(X)	(X)
Recreational, cultural and religion	(X)	(X)	(X)	(X)
Economic affairs	(X)	(X)	(X)	(X)
Other	(X)	(X)	(X)	(X)
Total payments	(X)	(X)	(X)	(X)
NET RECEIPTS/(PAYMENTS)	X	X	X	X

* The "Difference..." column is not required. However, a comparison between actual and the original or the final budget, clearly identified as appropriate, may be included.

Additional Column Approach

For Government YY for the Year Ended December 31, 20XX Both Annual Budget and Financial Statements Adopt Accrual Basis

(Illustrated only for Statement of Financial Performance. Similar presentation would be adopted for other financial statements.)

Actual 20XX-1	(in currency units)	Actual 20XX	Final Budget 20XX	Original Budget 20XX	<i>* Difference: Original Budget and Actual</i>
	Revenue				
X	Taxes	X	X	X	X
X	Fees, fines, penalties, and licenses	X	X	X	X
X	Revenue from exchange transactions	X	X	X	X
X	Transfers from other governments	X	X	X	X
X	Other revenue	X	X	X	X
X	Total revenue	X	X	X	X
	Expenses				
(X)	Wages, salaries, employee benefits	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	Grants and other transfer payments	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	Supplies and consumables used	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	Depreciation/amortization expense	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	Other expenses	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	Finance costs	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	Total expenses	(X)	(X)	(X)	(X)
X	Share of surplus of associates	X	X	X	X
X	Surplus/(deficit) for the period				

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

		X	X	X	X
	Attributable to:				
	Owners of the controlling entity				
X	Non-controlling interest	X	X	X	X
X		X	X	X	X
X		X	X	X	X

* The "Difference..." column is not required. However, a comparison between actual and the original or the final budget, clearly identified as appropriate, may be included

Extract of Note Disclosures—for Government X

(Government X presents its approved budget on a cash basis and the financial statements on the accrual basis.)

1. The budget is approved on a cash basis by functional classification. The approved budget covers the fiscal period from January 1, 20XX to December 31, 20XX, and includes all entities within the general government sector. The general government sector includes all entities identified as government departments in note xx (prepared in accordance with IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements*.)
2. The original budget was approved by legislative action on (date), and a supplemental appropriation of XXX for disaster relief support was approved by legislative action on (date) due to the earthquake in the Northern Region on (date). The original budget objectives and policies and subsequent revisions are explained more fully in the Operational Review and Budget Outcomes reports issued in conjunction with the financial statements.
3. The excess of actual expenditure over the final budget of 15% (25% over original budget) for the Health function was due to expenditures above the level approved by legislative action in response to the earthquake. There were no other material differences between the final approved budget and the actual amounts.
4. The budget and the accounting bases differ. The financial statements for the whole-of-government are prepared on the accrual basis, using a classification based on the nature of expenses in the statement of financial performance. The financial statements are consolidated statements that include all controlled entities, including commercial public sector entities for the fiscal period from January 1, 20XX to December 31, 20XX. The financial statements differ from the budget which is approved on the cash basis and which deals only with the general government sector which excludes commercial public sector entities and certain other non-market government entities and activities.
5. The amounts in the financial statements were recast from the accrual basis to the cash basis, and reclassified by functional classification to be on the same basis as the final approved budget. In addition, adjustments to amounts in the financial statements for timing differences associated with the continuing appropriation and differences in the entities covered (commercial public sector entities) were made to express the actual amounts on a comparable basis to the final approved budget. The amount of these adjustments are identified in the following table.
6. A reconciliation between the actual amounts on a comparable basis as presented in the Statement of Comparison of Budget and Actual Amounts and the actual amounts in the Statement of Cash Flows for the Year Ended December 31, 20XX is presented below. The financial statements and budget documents are prepared for the same period. There is an entity difference:

the budget is prepared for the general government sector, and the financial statements consolidate all entities controlled by the government. There is also a basis

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

difference: the budget is prepared on a cash basis and the financial statements on the accrual basis.

	Operating	Financing	Investing	Total
Actual Amount on Comparable Basis as Presented in the Budget and Actual Comparative Statement	X	X	X	X
Basis Differences	X	X	X	X
Timing Differences	-	-	-	-
Entity Differences	X	X	X	X
Actual Amount in the Statement of Cash Flows	X	X	X	X

(This reconciliation could be included on the face of the Statement of Comparison of Budget and Actual Amounts or as a note disclosure.)

Encouraged Note Disclosure: Biennial Budget on Cash Basis—For Government B for the Year Ended December 31, 20XX

(in currency units)	Original Biennial Budget Year	Target Budget for 1 st Year	Revised Budget in 1 st Year	1 st Year Actual on Comparable Basis	Balance Available for 2 nd Year	Target Budget for 2 nd Year	Revised Budget in 2 nd Year	2 nd Year Actual on Comparable Basis	* <i>Difference: Budget and Actual over Budget Period</i>
RECEIPTS									
Taxation	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Aid Agreements	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Proceeds: Borrowing	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Proceeds: Disposal of plant and equipment	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Trading Activities									
Other receipts	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Total receipts	X	X	X	X	X	X	X	X	X
PAYMENTS									
Health	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Education	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Public order and safety	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Social benefits	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Other social protection	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Defense	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Housing, community amenities	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Recreational, cultural, religion	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Economic affairs	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

Other	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
Total payments	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
NET RECEIPTS/ (PAYMENTS)	X	X	X	X	X	X	X	X	X

* This column is not required. However, a comparison between actual and the original or the final budget, clearly identified as appropriate, may be included.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

تُرافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة الحكومية 24 ولكنها لا تشكل جزءاً منه

قائمة مقارنة بين المبالغ الموازنة والفعالية

للجهة ×× للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20××

الموازنة على الأساس النقدي

(تصنيف الدفعات حسب وظائف الحكومة)

ملاحظة: يختلف أساس الموازنة عن الأساس المحاسبي. إن هذه القائمة تم إعدادها على أساس الموازنة.

(ريال سعودي)	المبالغ الموازنة		المبالغ الفعلية على أساس مقارن	الفروقات: بين الموازنة النهائية والفعلي*
	الموازنة الأصلية	الموازنة النهائية		
المقبوضات				
الضرائب	X	X	X	X
اتفاقيات معونات				
الوكالات الدولية	X	X	X	X
المنح ومعونات الأخرى	X	X	X	X
المتحصلات: الاقتراض	X	X	X	X
المتحصلات: استبعاد الآلات والمعدات	X	X	X	X
الأنشطة التجارية	X	X	X	X
مقبوضات أخرى	X	X	X	X
مجموع المقبوضات	X	X	X	X
الدفعات				
الصحة	(X)	(X)	(X)	(X)
التعليم	(X)	(X)	(X)	(X)
النظام العام/السلامة العامة	(X)	(X)	(X)	(X)
المنافع الاجتماعية	(X)	(X)	(X)	(X)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

(X)	(X)	(X)	(X)	حماية اجتماعية أخرى
(X)	(X)	(X)	(X)	الدفاع
(X)	(X)	(X)	(X)	الإسكان ومرافق المجتمع
(X)	(X)	(X)	(X)	الترفيه، والثقافة والدين
(X)	(X)	(X)	(X)	الشؤون الاقتصادية
(X)	(X)	(X)	(X)	أخرى
(X)	(X)	(X)	(X)	مجموع الدفعات
(X)	(X)	(X)	(X)	صافي المقبوضات/(الدفعات)

* وجود عمود "الفروقات..." غير ملزم، إلا أنه قد يتم إدراج مقارنة بين المبالغ الفعلية والموازنة الأصلية أو الموازنة النهائية، مع تعريفها بعناوين ومسميات واضحة حسبما يكون ملائماً.

مدخل الأعمدة الإضافية

للحكومة YY للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20xx

يتم تبني أساس الاستحقاق في إعداد كل من الموازنة السنوية والقوائم المالية السنوية

(نموذج توضيحي لقائمة الأداء المالي فقط. إذا ما اتبعت طريقة العرض هذه فيتم عرض المقارنة في القوائم المالية الأخرى بطريقة مماثلة)

الفعلي 1-20xx	(ريال سعودي)	الفعلي 20xx	الموازنة النهائية 20xx	الموازنة الأصلية 20xx	*الفروقات: الموازنة النهائية والفعلية
	الإيرادات				
X	الضرائب	X	X	X	X
X	الرسوم، الغرامات، الجزاءات، والتراخيص	X	X	X	X
X	الإيراد من المعاملات التبادلية	X	X	X	X
X	التحويلات من حكومات أخرى	X	X	X	X
X	إيرادات أخرى	X	X	X	X
X	مجموع الإيرادات	X	X	X	X
	المصروفات				
(X)	الأجور، الرواتب، ومنافع الموظفين	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	المنح وتحويل دفعات أخرى	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	الإمدادات والمخزون المهمات	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	مصروف الاستهلاك/الاستنفاد	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	مصروفات أخرى	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	تكاليف التمويل	(X)	(X)	(X)	(X)
(X)	مجموع المصروفات	(X)	(X)	(X)	(X)
X	الحصة في فائض الشركات الزميلة	X	X	X	X
X	فائض (عجز) الفترة	X	X	X	X

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

				المنسوب إلى:	
X	X	X	X	ملاك الجهة المسيطرة	X
X	X	X	X	الحصص غير مسيطرة	X
X	X	X	X		X

* وجود عمود "الفروقات..." غير ملزم، إلا أنه قد يتم إدراج مقارنة بين المبالغ الفعلية والموازنة الأصلية أو الموازنة النهائية، مع تعريفها بعناوين ومسميات واضحة حسبما يكون ملائماً.

مقتطف من الإفصاحات في الإيضاحات - للحكومة X

(تعرض الحكومة X موازنتها المعتمدة على الأساس النقدي وتعرض القوائم المالية على أساس الاستحقاق)

1. يتم اعتماد الموازنة على الأساس النقدي حسب التصنيف الوظيفي. وتغطي الموازنة الفترة المالية من 1 يناير 20XX إلى 31 ديسمبر 20XX وتتضمن كافة الجهات في قطاع الحكومة العامة. ويشمل قطاع الحكومة العامة كافة الجهات المعروفة على أنها دوائر حكومية في الإيضاح XX (المعد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة").
2. تم اعتماد الموازنة الأصلية بموجب قرار تشريعي في (تاريخ)، وتم اعتماد اعتماد مالي إضافي XXX لإعانة منكوبي الكوارث بموجب قرار تشريعي في (تاريخ) بسبب الزلزال الذي وقع في المنطقة الشمالية (بتاريخ). وقد تم توضيح أهداف وسياسات الموازنة الأصلية والتعديلات اللاحقة بشكل كامل في تقارير استعراض الأعمال ونتائج الموازنة الصادرة بالاقتران مع القوائم المالية.
3. كانت زيادة النفقات الفعلية عن الموازنة النهائية بنسبة 15% (زيادة قدرها 25% عن الموازنة الأصلية) في وظيفة الصحة نتيجة النفقات التي تجاوزت المستوى المعتمد وفق القرار التشريعي للتعامل مع كارثة الزلزال. ولم تكن هناك فروقات ذات أهمية نسبية أخرى بين الموازنة النهائية المعتمدة وبين المبالغ الفعلية.
4. يختلف أساس الموازنة عن الأساس المحاسبي. ويتم إعداد القوائم المالية للحكومة ككل على أساس الاستحقاق باستخدام تصنيف مبني على طبيعة المصروفات في قائمة الأداء المالي. إن القوائم المالية هي قوائم مالية موحدة تشمل كافة الجهات المسيطر عليها بما في ذلك جهات القطاع العام التجارية للفترة المالية من 1 يناير 20XX إلى 31 ديسمبر 20XX. وتختلف القوائم المالية عن الموازنة التي يتم اعتمادها على الأساس النقدي والتي تتناول فقط قطاع الحكومة العامة والذي لا يشمل جهات القطاع العام التجارية وجهات وأنشطة حكومية غير سوقية أخرى معينة.
5. تم إعادة صياغة المبالغ في القوائم المالية على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وتم إعادة تصنيفها حسب الوظيفة بحيث تكون على نفس الأساس المعتمد في الموازنة. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على المبالغ في القوائم المالية فيما يخص فروقات التوقيت المرتبطة بالتخصيص المستمر والاختلافات في الجهات المغطاة (جهات القطاع العام التجارية) من أجل إظهار المبالغ الفعلية على أساس مقارنة مع الموازنة النهائية المعتمدة. وقد تم تحديد مبالغ هذه التعديلات في الجدول التالي.
6. أدناه مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارنة كما هي معروضة في "قائمة المقارنة بين المبالغ المقدرة في الموازنة والمبالغ الفعلية" والمبالغ الفعلية الواردة في قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20XX. لقد تم إعداد القوائم المالية ووثائق الموازنة لنفس الفترة. ويوجد اختلاف فيما يخص الجهات المغطاة بكل منهما: حيث يتم إعداد الموازنة لقطاع الحكومة العامة في حين توضح القوائم المالية كافة الجهات المسيطر عليها من قبل الحكومة. كما يوجد اختلاف فيما يخص الأساس المتبع في إعداد كل منهما: حيث يتم إعداد الموازنة على الأساس النقدي في حين يتم إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

المجموع	الاستثمارية	التمويلية	التشغيلية	
X	X	X	X	المبالغ الفعلية على أساس المقارنة كما هي معروضة في قائمة المقارنة بين المبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية
X	X	X	X	الاختلافات في الأساس
-	-	-	-	الاختلافات الزمنية
X	X	X	X	الاختلافات في الجهات
X	X	X	X	المبالغ الفعلية الواردة في قائمة التدفقات النقدية

(يمكن إدراج هذه المطابقة في صلب قائمة المقارنة بين المبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية أو كإفصاح في الإيضاحات.)

إفصاح في الإيضاحات يُشجع عليه: موازنة سنتين على الأساس النقدي - للحكومة ب للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20××

الريال سعودي)	الموازنة الأصلية لمدة سنتين	الموازنة المستهدفة للسنة الأولى	الموازنة المعدلة في السنة الأولى	السنة الأولى المبالغ الفعلية على أساس مقارن	الرصيد المتوفر للسنة الثانية	الموازنة المستهدفة للسنة الثانية	الموازنة المعدلة في السنة الثانية	السنة الثانية المبالغ الفعلية على أساس مقارن	*الفرق: بين المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية على مدى فترة الموازنة
المقبوضات									
الضرائب	X	X	X	X	X	X	X	X	X
اتفاقيات معونات	X	X	X	X	X	X	X	X	X
المتحصلات: الاقتراض	X	X	X	X	X	X	X	X	X
المتحصلات: استبعاد الآلات والمعدات	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الأنشطة التجارية	X	X	X	X	X	X	X	X	X
مقبوضات أخرى	X	X	X	X	X	X	X	X	X
مجموع المقبوضات	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الدفعات									

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
إصدار 2024م

(ريال سعودي)	الموازنة الأصلية لمدة سنتين	الموازنة المستهدفة للسنة الأولى	الموازنة المعدلة في السنة الأولى	السنة الأولى المبالغ الفعلية على أساس مقارن	الرصيد المتوفر للسنة الثانية	الموازنة المستهدفة للسنة الثانية	الموازنة المعدلة في السنة الثانية	السنة الثانية المبالغ الفعلية على أساس مقارن	*الفرق: بين المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية على مدى فترة الموازنة
الصحة	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
التعليم	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
النظام العام والسلامة العامة	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
المنافع الاجتماعية	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
حماية اجتماعية أخرى	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
الدفاع	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
الإسكان ومرافق المجتمع	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
الترفيه، والثقافة والدين	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
الشؤون الاقتصادية	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
أخرى	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
مجموع الدفعات	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)
صافي المقبوضات/(الدفعات)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)

* وجود عمود "الفروقات..." غير ملزم، إلا أنه قد يتم إدراج مقارنة بين المبالغ الفعلية والموازنة الأصلية أو الموازنة النهائية، مع تعريفها بعناوين ومسميات واضحة حسبما يكون ملائماً.